القوة الشاملة للدولة

«مناهج تحديد عناصرها وطرق قياسها»

الباحث/ أحمد يوسف محمد عبد النبى

باحث دكتوراه بكلية السياسة والاقتصاد

جامعة قناة السويس

الملخص:

١- تأتى أهمية دراسة وتحليل عناصر القوة الشاملة للدولة ومناهج قياسها من منطلق التطور السريع لاستخدامات قوة الدولة سواء كانت القوة الصلبة أو الناعمة، وكذلك اكتشاف عناصر جديدة لقوة الدولة كالقدرة التكنولوجية أو الإعلامية والمعلوماتية أو القدرة الفضائية، بالإضافة إلى أهمية قوة الدولة الشاملة في تحديد دور ومكانة الدولة في محيطها الجغرافي، وفي تقديرات توازن القوى والتوازن الإستراتيجي في النسق الدولي والأنساق الإقليمية.

٢- تم دراسة وتحليل عناصر القوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها واستنتاج العلاقات البينية التبادلية بين هذه العناصر والمؤشرات الدالة عليها في إطار مجموعتين من منظور الباحث **الأولى** للقوة الصلبة وشملت عناصرها الفرعية الكتلة الحيوية (القدرة الجغرافية- القدرة البشرية)، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، والمجموعة **الثانية** القوة الناعمة وشملت عناصرها الفرعية القدرة السياسية الداخلية، القدرة الدبلوماسية، القدرة التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، والقدرة المعنوية.

٣- تؤكد الدراسة على أهمية تحديد المعايير النسبية للعناصر الرئيسية للقوة الشاملة للدولة لأن المحصلة النهائية لهذه القوة تتأثر إيجابًا أو سلبًا بنسبية هذه المعايير، والمثال على ذلك عنصر السكان كأحد عناصر الكتلة الحيوية فقد نراه في إحدى الدول ينعكس سلبًا على قوة الدولة ويمثل مشكلة سُكّانية إذا حالت الظروف دون تعليم وتأهيل شعب هذه الدولة.

٤- خلُصَ الباحث بعد دراسة وتحليل طرق قياس القوة الشاملة للدولة في الفكر الغربي والعربي إلى أن طريقة "**لايز سليمان**" هي أكثر الطرق دقة وواقعية من منظور الباحث؛ لأنه اختلف عن كل من سبقوه باعتماده على مؤشرات رقمية معلنة دالة على كل عنصر من عناصر القوة الشاملة للدولة وقياس وتقدير قيمة هذه العناصر في إطار معادلات حسابية خاصة بكل قدرة متلافيًا بذلك الانحرافات المعيارية عند تقدير قيمة العنصر اعتمادا على الأوزان النسبية في باقي طرق القياس.

Abstract:

The importance of studying and analyzing the elements of the comprehensive power of the comprehensive state comes in determining the role and status of the state in its geographical environment, and in estimating the workforce and strategic balance in the international and regional context.

The elements of the comprehensive strength of scientific and administrative indicators were studied and analyzed by economic ability, military ability, and the second group of soft power over the elements of internal political power, diplomatic ability, technological ability, information and information capacity, and moral ability.

The study stresses the importance of defining metrics for the major elements of global power in the United States of America. Is it a population problem ?

The researcher concluded, after studying and methods of measuring the overall force in Western thought, from the elements of the overall strength of unity with mathematical power.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

المقدمة:

تمثل الدراسات المتعلقة بالقوة الشاملة للدولة واحدة من الاهتمامات الأساسية في الدراسات الجيوإستراتيجية، والتي اهتم بها الفكر الإستراتيجي منذ زمن بعيد باعتبارها محصلة مجموع موارد الدولة الطبيعية، وفاعلية كتلتها الحيوية السكانية والجغرافية، والاقتصادية، والعسكرية كقوة صلبة (مادية أو ملموسة) للدولة، مضافًا إليها قوة الدولة الناعمة (غير المادية أو غير الملموسة) في تفاعلاتها الدبلوماسية، والسياسية الداخلية، والتكنولوجية، والإعلامية والمعلوماتية، والمعنوية.

وقوة الدولة لا تتوقف فقط على محصلة جمع عناصر القوة، وإنما أيضًا على ما ينشأ من علاقات تفاعلية ومعايير نسبية بين هذه العناصر وبعضها، ونتائج هذه التفاعلات، ولذلك تعددت مناهج وطرق قياس قوة الدولة، واهتمت بها الدراسات الإستراتيجية المعاصرة.

وتأتى أهمية دراسة وتحليل القوة الشاملة للدولة ومناهج قياسها؛ نظرًا لأهميتها في تقديرات توازن القوى والذي يمثل أحد الأركان الرئيسة في تشكيل واقع التوازن الإستراتيجي في التفاعلات المتبادلة بين الوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي.

يرى العديد من المفكرين والباحثين في الجغرافيا السياسية، أن قوة الدولة الشاملة ترتكز على ثلاثة عوامل أساسية تشمل العوامل الطبيعية، والعوامل البشرية، والعوامل الاقتصادية، وتتضمن العوامل الطبيعية الموقع، والمناخ، وسطح الأرض، وشكل الدولة، والمساحة، والأنهار، وأما العوامل البشرية فتشمل السكان، والدين، واللغة، والجنس، والتكوين الأثنوغرافي[١]، والأقليات، وتشمل العوامل الاقتصادية الموارد الاقتصادية، والنشاط الاقتصادي.[٢]

ولتقدير أو قياس القوة الشاملة للدولة يلزم تحليل مكوناتها لتحديد عناصرها الأولية، وهذا هو ما اجتهد فيه مجموعة من المفكرين والباحثين، حيث استنبطوا

مناهج وأساليب قياس مختلفة لهذه القوة، ولكن تبقى نتائج القياس لقوة الدولة تقديرات نسبية وتقريبية.

في إطار ديناميكية القوة الشاملة للدولة، تبقى عناصر هذه القوة في حالة تفاعل وتعاون وتنسيق متواصل في علاقة تفاعلية تبادلية التأثير والتأثر، وتكون محصلتها النهائية معّبرة عن قوة الدولة الشاملة إلا إنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار في العلاقات والتفاعلات البينية بين هذه العناصر نسبية معاييرها في تكوين القوة الشاملة للدولة.

أهمية الدراسة:

يتبوأ موضوع الدراسة أهميته من منطلق أن القدرات الشاملة للدولة هي الركيزة الأساسية لتحديد دور مكانة الدولة في محيطها الجغرافي، وهي التي تُبنى على مخرجاتها الأهداف القومية وتوجهات السياسة الخارجية للدولة، بالإضافة إلى أن تنمية مَقدرات هذه القوة هي مطالب أساسية لتحقيق الأمن القومي لأية دولة، ومن ثم جاءت أهمية التعرف على نقاط القوة والضعف في العناصر المكونة لهذه القوة لاستباط أكثر طرق القياس واقعية لعلاج أوجه القصور وتعزيز نقاط القوة.

الهدف من الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة في إطار "قوة صلبة"، "قوة ناعمة" واستنتاج تأثير العلاقات البينية المتبادلة بين العناصر المكّونة للقوة الشاملة للدولة، وكذلك المعايير النسبية لهذه العناصر، وتحديد أكثر الطرق واقعية لقياس القوة الشاملة للدولة من بين طرق القياس في الفكر العربي والغربي.

فرضية الدراسة:

في ظل التطور التكنولوجي وتأثيره الفعّال على القوة الشاملة للدولة، مما يفرض بالضرورة تحليل منهجية تحديد عناصر هذه القوة، وكذلك طرق قياس القوة في

الفكر الغربي والعربي في إطار تحليل العلاقات البينية بين هذه العناصر، وكذلك المعايير النسبية لها في المحصلة النهائية للقوة بُغية الوصول إلى أكثر الطرق واقعية لقياس القوة الشاملة للدولة.

المنهجية البحثية:

تم تبّنى عدة مناهج بحثية أساسها الوصف وعرض المعطيات عند تناول آراء المفكرين في المدارس الفكرية المختلفة، ومنهج الاستنباط التحليلي، في إطار تقييم عناصر القوة الشاملة للدولة والتأثيرات البينية المتبادلة بين هذه العناصر، والمعايير النسبية لهذه العناصر في المحصلة النهائية للقوة الشاملة، بالإضافة إلى تقييم الأساليب المختلفة لقياس هذه القوة وتحليلها لاستنباط أكثر طرق القياس واقعية.

المفاهيم المستخدمة:

١- مفهوم القوة في **اللغة العربية** نقيض الضعف، والقدرة على العمل، ويوصف بها البدن والعقل، ويعني في **اللغة الإنجليزية** "Power" بمعنى القدرة على الفعل والتصرف، كما إنه يعنى السلطة والسيطرة، ويعنى كذلك الدولة نفسها إشارة إلى ما لديها من سلطة، ويعنى المفهوم في **اللغة الفرنسية** "Pouvoir" القدرة والإستطاعة، والطاقة، والحق، والتأثير، والنفوذ، والولاية، والحكم(٣).

٢- مفهوم القوة الشاملة للدولة:

في تفسير "**روبرت دال**" أن القوة قسمان قوة "**فعلية**" وقوة "**كامنة**"، ويقصد بالقوة "**الفعلية**" الوجه المعلن للقوة، في حين يقصد بالقوة "**الكامنة**" أو المستنبطة بالوجه الخفي منها، ومن ثم، فإن القوة الفعلية هي التي تُفصح بها الدولة عن قدراتها في العلاقات السياسية وقت نشوب النزاعات والحروب المسلحة بينما القوة الكامنة هي قوة الردع التي قد تُلوّح بها الدولة في تفاعلاتها الدولية دون أن تستخدمها بالفعل.(٤)

والقوة القومية (الشاملة) للدولة من منظور"**د.إسماعيل صبرى مقلد**" هي المقدرة على التأثير في سلوك الدول الأخرى بالكيفية التي تخدم أهداف الدولة المتملكة لها، وبدون ذلك فقد تكون الدولة كبيرة أو غنية أو عظيمة ولكنها ليست قوية [٥].

ويتفق "**د.إسماعيل صبرى**" مع معظم خبراء العلاقات الدولية على أن أهم العناصر التي تدخل في تكوين قوة الدولة هي العوامل الجغرافية، والإمكانيات والموارد المادية والطبيعية، والسكان ومستوى النمو الاقتصادي والصناعي، ودرجة التطور الفني والتكنولوجي، ودرجة الاستعداد العسكري، وكفاءة المؤسسات السياسية والدبلوماسية وأجهزة الدعاية، ويكمّل هذا في النهاية الروح المعنوية [٦].

والتعريف الأكاديمى "**لكلية الدفاع الوطني**" بأكاديمية ناصر العسكرية العليا للقوة الشاملة للدولة "هو قدرة الدولة على استخدام كل مواردها الملموسة وغير الملموسة بطريقة تؤثر على سلوك الدول الأخرى، وهي القدرة على صنع أو صياغة السياسة القومية"، وهذا التعريف هو التعريف المعتمد في الدراسة [٧].

تقسيم الدراسة:

تُعالج الدراسة الموضوع عبر ثلاثة مباحث مترابطة، ويتناول كل مبحث فكرة محددة تُكمّل الأفكار الأخرى بالشكل الذي تصبح فيه الدراسة متكاملة وواضحة، وذلك على النحو **التالي**:

المبحث الأول: مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها.

المبحث الثاني: العلاقات البينية والمعايير النسبية لعناصر القوة الشاملة للدولة.

المبحث الثالث: مناهج وطرق قياس القوة الشاملة للدولة.

المبحث الأول:

مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها:

تُبنى التقديرات الإستراتيجية في العلاقات الدولية على تحديد عناصر قوى الدولة الشاملة للوحدات السياسية في النسق الدولي أو الإقليمي، وكذلك تتحدد "**مكانة**" الدولة مقارنة بالدول الأخرى بناءًا على نتائج محصلة تفاعل عناصر قوتها الشاملة مع باقي الدول.

وقد اهتم "**أفلاطون**" بالموقع الجغرافي للدولة، ويرى أنها تمثل قوة الدولة، ويرى "**أرسطو**" أن قوة الدولة تتحقق من خلال الإكتفاء الذاتى بالإضافة إلى استقرار الأمن داخل الدولة، وأما "**ميكافيللي**"، فيحدد قوة الدولة من خلال العوامل العسكرية، والموقع الجغرافي، والمساندة الشعبية للحكم(٨).

مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة:

قام بعض مفكري العلاقات الدولية والجغرافيا السياسية بدراسة وتحديد عناصر قوة الدولة من خلال مناهج متعددة، شملت المنهج التحليلي، والتاريخي، والمورفولوجي، والإقليمي، والوظيفي ونستعرضها على النحو التالي(٩):

١- **المنهج التحليلي Analytical Approach The:**

وفيه قام "**كوهين**"(١٠) بحصر العناصر الجغرافية المؤثرة على قوة الدولة، والتي شملت البيئة الطبيعية (الأرض – المناخ – التربة – النبات – المسطحات المائية)، والمواد الخام (في صورة خام أو نصف مصنعة أو مصنعة)، والسكان (من حيث الكم والكيف والعقيدة)، والحركة (وسائل النقل المختلفة)، والأسلوب السياسي (الهياكل الإدارية والإيدلوجية في الدولة).

٢- **المنهج التاريخي The Historical Approach:**

اتبع "**وتلسى**" هذا المنهج في دراسته لنمو "**فرنسا**" وتطورها التاريخي من نواتها الأولى إلى أن وصلت إلى صورتها الحالية، مع الربط بين هذا النمو وبين البيئة الطبيعية بالإقليم.

٣- **المنهج المورفولوجي The Morphological Approach:**

قام بتأسيس هذا المنهج "هارتسورن"[١١] عام ١٩٣٥م، وتناول فيه دراسة الخصائص المورفولوجية للدولة (الشكل والموقع والحدود السياسية)، ومكانتها، وعاصمتها، والأقسام الإدارية، والسكان، والموارد الاقتصادية.

٤- **المنهج الوظيفي The Functional Approach:**

ويحدد هذا المنهج عناصر قوة الطرد المركزية التي تؤدي إلى عدم ترابط أجزاء الدولة كالحواجز الطبيعية من جبال وغابات وصحاري، أو الجوانب البشرية كتخلخل السكان أو ندرتهم في بعض المناطق، ويتناول أيضًا مقومات الدولة كاللغة والدين والجنس وتحديد نواة الدولة، ودراسة العلاقات السياسية، والاقتصادية، والحدود السياسية للدولة.

٥- **المنهج الإقليمي The Regional Approach:**

أسس "بومان"[١٢] هذا المنهج في إطار دراسة العوامل الطبيعية، والبشرية، والاقتصادية، مع تناول التاريخ السياسي للدولة وعلاقاتها مع الدول الأخرى.

القواسم المشتركة في مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة الدولة:

من الواضح أن القواسم المشتركة للمنظّرين في هذه المناهج فيما يتعلق بتحديد عناصر القوة الشاملة للدولة ارتكزت على المعطيات الجغرافية، والموارد الاقتصادية للدولة وربطها بطبيعتها البشرية في إطار علاقتها السياسية والتاريخية

بالدول في محيطها الجغرافي، والاختلاف أو الإضافة ظهرت فقط في "المنهج الوظيفي" والمبني على تأثير المعطيات الجغرافية السلبية للدولة كالحواجز من الجبال والصحارى والغابات، والمعطيات البشرية السلبية كندرة السكان في بعض المناطق بالدولة، وتأثيرها على ترابط وقوة الدولة باعتبار هذه المعطيات قوة طرد مركزية تعمل على عدم ترابط مقومات الدولة.

ويعّبر مفهوم القوة الشاملة للدولة عن قدرات الدولة المعاصرة والحديثة، ومن هنا كان النظر إلى القوة الشاملة للدولة كمؤشر لمدى تأثير الدولة في العلاقات السياسية الدولية والإقليمية، ومدى قدراتها على تحقيق أهدافها السياسية وحماية أمنها القومي.

وفي إطار تحديد قوة الدولة الشاملة، فهناك فرق كبير بين امتلاك دولة لعناصر القوة، والقدرة أو عدم القدرة على استخدامها، فالدول التي لا تمتلك القدرة على استخدام قوتها الشاملة دول ضعيفة مهما امتلكت من عناصر القوة، وأمثلة ذلك دولة السودان وما تمتلكه من موارد ضخمة، وفي الوقت نفسه تعانى من فقر وأزمات إقتصادية وضعف المكانة والنفوذ في محيطها الجغرافي والإقليمي، وفي المقابل هناك دول لا تمتلك عناصر كافية للقوة الشاملة للدولة إلا إنها تتمتع بمكانة ونفوذ في نسقها الإقليمي وفي النسق الدولي، ومثال ذلك دولتا قطر والفاتيكان والذي يشير الواقع بدلالته أنهما يتمتعان بمكانة ونفوذ أكثر من نظائرهم من الدول التي تمتلك عناصر القوة، والمثال على ذلك أيضًا الفاعلين من غير الدول (حركات المقاومة حماس وحزب الله – والتنظيمات المسلحة المتطرفة كالأخوان والقاعدة وداعش).

وإرتباطًا بمقاييس قوة الدولة الشاملة فإنه أحيانًا قد تتفوق دولة ما في معادلة توازن القوى في نسقها الإقليمي أو الدولي بامتلاك عنصر مؤثر وحاسم من عناصر القوة الشاملة في بعدها العسكري كالقدرات النووية، إلا إنها تفشل في استخدامها إما

لاعتبارات فنية عسكرية أو قيود سياسية دولية، وتخرج هذه الدول أحيانًا غير منتصرة في صراعاتها رغم تفوقها بهذه القدرات النووية على الطرف الآخر في الصراع ومثال ذلك هزيمة إسرائيل في حرب ١٩٧٣م، وهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب مع فيتنام ونجاح حزب الله في إجبار إسرائيل على الإنسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٦م.

من التحليل السابق نستنتج أن التطور في استخدامات أدوات وعناصر القوة في العصر الحديث قد يعّوض عدم امتلاك عناصر كافية للقوة لبعض الدول، أو يرشّد استخدام القوة للدول التي تمتلك عناصر كافية للقوة، والدليل على ذلك لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى التوسع في استخدام قوتها "**الناعمة**" لتحقيق مصالحها كبديل أقل تكلفة من استخدام القوة "**الصلبة**" (المادية).

تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة:

تعددت المدارس الفكرية ورؤى الباحثين واجتهاداتهم في تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة لاستنتاج طبيعة هذه القوة والوقوف على أبعادها وإدراك مقوماتها، وسوف نتناول بالعرض والتحليل أبرز هذه المدراس الفكرية، واجتهادات الباحثين، ثم نستنتج أهم القواسم المشتركة والمحددة لعناصر القوة الشاملة للدولة.

عناصر القوة الشاملة للدولة في الفكر الغربي:

حدد مُنظّرى العلاقات الدولية وعلى رأسهم "هانز مورجنتاو" عناصر القوة الشاملة في تسعة عناصر هي: العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري، وحجم السكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية، ونوعية الحكم [١٣].

يرى "**د. رأي إس كلاين**" معبرًا عن المدرسة الغربية (الولايات المتحدة الأمريكية) أن عناصر القوة الشاملة للدولة هي: الكتلة الحيوية أو الكتلة الحرجة أو

القوة الجيوبوليتيكية للدولة، وتتعلق بالأرض والسكان، بالإضافة إلى القوة الاقتصادية، والقوة العسكرية، والهدف الإستراتيجي والإرادة الوطنية [١٤].

عناصر القوة الشاملة في الفكر الشرقي:

وحدد مُنظّرو المدرسة الشرقية (مفكرو الاتحاد السوفيتي السابق) عناصر القوة الشاملة للدولة في: القدرة السياسية (السياسة الداخلية)، والقدرة الدبلوماسية (السياسة الخارجية)، والقدرة العسكرية، والقدرة المعنوية [١٥].

القواسم المشتركة لتحديد عناصر القوة الشاملة للدولة في الفكر الغربي والشرقي:

بعد استعراض عناصر القوة الشاملة للدولة لأبرز المنظرين في الفكر الغربي والشرقي يتضح أنهم اتفقوا جميعًا على عدة عوامل أساسية لا غنى عنها في تحديد القوة الشاملة للدولة وتتضمن "**العامل الجغرافي**" والمتمثل في القوة الجيوبوليتيكية أو الكتلة الحيوية وتتعلق بمؤشرات الأرض أو الإقليم والسكان، "**العامل السياسي**" والمتمثل في القدرة السياسية الداخلية والمتمثلة في نوعية الحكم، والقدرة السياسية الخارجية والمتمثلة في التوجهات الدبلوماسية للدولة أو سياستها الخارجية، "**العامل العسكري**" والمتمثل في القدرة العسكرية، "**العامل الاقتصادي**" والمتمثل في القدرة الاقتصادية والمتعلق بالموارد الطبيعية والطاقة الصناعية، وأخيرًا "**العامل النفسي**" والمتمثل في القدرة المعنوية والمتعلقة بالروح المعنوية، وقد أضاف "**هانز مورجانتو**" عنصر الشخصية القومية، وأضاف "**كلاين**" الهدف الإستراتيجي والإرادة الوطنية.

عناصر القوة الشاملة في الفكر العربي:

اعتمد المفكرون العرب على النتائج التي توصلت إليها المدارس الغربية والشرقية في تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة، وأضافوا تعديلات إلى العناصر المكونة لهذه القوة، حيث صنّف "**د. جمال زهران**" عناصر القوة الشاملة إلى سبعة

عناصر موزعة على مجموعتين: المجموعة الأولى، وهي "**العوامل المادية**" وتشمل القدرة الاقتصادية، والقدرة الحيوية، والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية، والمجموعة الثانية وهي "**العوامل المعنوية**" وتشمل الإرادة القومية والأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية(١٦).

وحدد اللواء "**أحمد فخر**" عناصر القوة الشاملة للدولة في مجموعتين "عناصر ملموسة" تشمل الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، وقدرة النفوذ، وأما "العناصر غير الملموسة" تشمل الأهداف الإستراتيجية، والقدرة الدبلوماسية، والإرادة الوطنية(١٧).

وطرح "**لواء دكتور نبيل فؤاد**" في بداية التسعينيات نموذجًا لعناصر القوة الشاملة للدولة بما يتمشى مع المتغيرات الدولية في إطار "قدرات ملموسة" و"قدرات غير ملموسة"، وشملت "القدرات الملموسة" الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، وأما "القدرات غير الملموسة" فاشتملت على القدرة الدبلوماسية (خارجية)، والقدرة السياسية (داخلية) والقدرة المعنوية، والقدرة التقنية، والقدرة المعلوماتية.

وتصنف "**كلية الدفاع الوطني**" القدرات الشاملة للدولة في طرحها الفكري إلى قدرات ملموسة وقدرات غير ملموسة وتشتمل "**القدرات الملموسة**" على الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، وأما "**القدرات غير الملموسة**" فتشتمل على القدرة السياسية، والقدرة الدبلوماسية، والقدرة المعنوية والقدرة التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية.

القواسم المشتركة في تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة في طرح المفكرين العرب:

بعد استعراض توجهات المنظّرين في الفكر العربي لتحديد عناصر القوة الشاملة يتضح أن المفكرين العرب ارتكزوا على توجهات المنظّرين في الفكر الغربي واتفقوا معهم في العناصر الأساسية لمقومات القوة الشاملة للدولة والمتمثلة في المقومات

الجيوبوليتيكية والقدرات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمعنوية، والإرادة الوطنية، إلا إنهم اجتهدوا طبقًا للمعطيات العصرية، وتطّور وتعدّد محددات استخدامات قدرات الدولة، وأضافوا عناصر جديدة لمكونات القوة الشاملة للدولة، مثل القدرة التقنية أو التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، كما جاء في الطرح الفكري "**اللواء د. نبيل فؤاد**" ولكلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، كما قاموا بتقسيم عناصر قوة الدولة الشاملة إلى مجموعتين: الأولى عوامل مادية وعوامل معنوية كما جاء في الطرح الفكري "**للدكتور جمال زهران**" أو عوامل ملموسة وعوامل غير ملموسة، كما جاء في الطرح الفكري لكلية الدفاع الوطني واتفقوا على أن العوامل المادية أو الملموسة هي الكتلة الحيوية والقدرات الاقتصادية والقدرات العسكرية، وأما العوامل المعنوية أو غير الملموسة، فهي القدرة السياسية الداخلية والخارجية والقدرة المعنوية والقدرة التكنولوجية والقدرة الإعلامية والمعلوماتية والإرادة القومية.

وفي سياق ما تم عرضه وتحليله من توجهات فكرية لتحديد عناصر القوة الشاملة للدولة للمنظّرين في الفكر الغربي والشرقي والفكر العربي، واستنباط القواسم المشتركة في كل فكر، نخلص إلى الاستنتاجات الآتية:

١- أن المقومات الأساسية للقوة الشاملة للدولة ترتكز على أربعة عوامل رئيسة هي العامل الجغرافي (الطبيعة الجغرافية للدولة) والعامل الاقتصادي، والعامل العسكري، والعامل البشري، وبتفاعل هذه العوامل الأساسية وانصهارها معًا تتبلور عناصر القوة الشاملة للدولة والتي تقبل التطوير بالنقص أو الإضافة أو الدمج طبقًا للمتغيرات في البيئة الداخلية للدولة، والمتغيرات في البيئة الخارجية الدولية والإقليمية.

٢- أنه من الأهمية بمكان توظيف القوة الشاملة للدولة في إطار إستراتيجية شاملة لتحقيق الغاية والأهداف القومية للدولة وحماية أمنها القومي، من خلال التفاعل التعاوني وليس التنافسي بين مقومات هذه القوة.

٣- عدم إغفال تعاظم تأثير "**القوة الناعمة**" للدول الكبرى والتي وفقًا لإستراتيجيتها أصبحت أَولَى بالاستخدام من "**القوة الصلبة**" لتحقيق مصالحها وأهدافها في الدول المستهدفة، والشاهد على ذلك ما يحدث من تحولات حادة في نسق الوحدات السياسية وخاصةً العربية في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يحتم ضرورة الاهتمام بتطوير مقومات القوة الناعمة المصرية، وإعادة إحياء آليات استخدامها في محيطنا الجغرافي الأفريقي والعربي، بالإضافة إلى ما يمكن أن يحققه تطوير مقومات هذه القوة للوقوف كحائط صد مقاوم لجاذبية وتأثير القوة الناعمة التي تستهدف الدولة المصرية سواء كانت لقوى دولية أو إقليمية.

٤- يتفق "**الباحث**" مع الطرح الفكري "**لكلية الدفاع الوطني**" في تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة في ثمانية عناصر هي: الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية الداخلية والقدرة السياسية الخارجية (الدبلوماسية)، والقدرة المعنوية، والقدرة التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، إلا إن أوجه الاختلاف فقط في تقسيم هذه العناصر إلى مجموعتين تحت مسمى قدرات ملموسة وقدرات غير ملموسة؛ لأن بعض القدرات غير الملموسة مثل القدرة التكنولوجية يمكن قياسها بأدوات ووسائل وآليات ملموسة، ومن ثم فمن المناسب وتماشيًا مع التطورات المعاصرة في مصادر واستخدامات القوة أن تُقسم إلى مجموعتين، الأولى تحت مسمى "**القوة الصلبة**" وتشمل الكتلة الحيوية والقدرات الاقتصادية والعسكرية، والمجموعة الثانية تحت مسمى "**القوة الناعمة**" وتشمل باقي القدرات، السياسية، والدبلوماسية، والتكنولوجية، والإعلامية والمعلوماتية، والمعنوية.

٥- عناصر القوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها:

ترتبط وتتفاعل وتتداخل عناصر القوة الشاملة للدولة فيما بينها، وهو ما يجعل هذه القوة ذات طبيعة ديناميكية، وينتج عن هذا التفاعل والإرتباط علاقة تأثير متبادل سلبًا وإيجابًا، وتظهر نتيجة هذا التفاعل في المحصلة النهائية للقوة الشاملة

للدولة، وسوف يتم تناول عناصر القوة الشاملة للدولة بالعرض والتحليل من منظور الباحث في إطار مجموعتين الأولى للقوة الصلبة والثانية للقوة الناعمة، وذلك على النحو التالي:

أولًا – عناصر القوة الصلبة:

١ – الكتلة الحيوية:

وعناصرها الأساسية، الإقليم، (القدرة الجغرافية) والذي يمثل مجموع مشتملاته مقومات الدولة الجيوبوليتيكية، والعنصر الثاني هو السكان (القدرة البشرية)، وتشكل هذه العناصر الطبيعية والبشرية للكتلة الحيوية القاعدة الثابتة التي تعيش وتنمو وتتطور عليها باقي القدرات وخاصةً الاقتصادية والعسكرية، وذلك على النحو **التالي:**

القدرة الجغرافية:

وتشمل الموقع الجغرافي للدولة، ومساحتها، وطبيعة سطح الأرض، وشكل الدولة والمناخ السائد بها، ويعد "**الموقع الجغرافي**" للدولة من العوامل المؤثرة في نشاط سكانها وسلوكها السياسي، ويرتبط دور ونفوذ ومكانة الدول على المستويين الإقليمي والدولي بمدى ما يوفره موقعها الجغرافي من مميزات إستراتيجية، وكذلك يتأثر دورها في مجال العلاقات الدولية تبعًا لذلك، ويقصد بموقع الدولة تحديد مكان الدولة بالنسبة لخطوط الطول ودوائر العرض وهو ما يعرف بالموقع الفلكي، كما يؤثر أيضًا موقع الدولة ومدى إشرافها على بحار دولية أو سيطرتها على أنهار إقليمية على مدى نفوذها الدولي والإقليمي.

وتؤثر "**مساحة الدولة**" على مدى توفر الموارد الطبيعية، ومن ثم على قدراتها الصناعية والزراعية، ومما لا شك فيه أنه كلما زادت المساحة التي تشغلها الدولة تعاظمت مكانتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، ولكن بشرط تحقيق الاستفادة المثلى من هذه المساحة.

تُمثل طبيعة سطح الأرض بالدولة من تضاريس وسهول ووديان وجبال، وكذلك شكل الدولة من حيث تماسك واتصال أجزائها وانتظام حدودها، وكذلك طبيعة المناخ السائد بها، عوامل مضافة ومؤثرة في تقدير قيمة الدولة في النواحي الإنتاجية والعسكرية والسياسية.

القدرة البشرية:

تمثل القدرة البشرية (السكان) أحد أهم العوامل المؤثرة في قوة الدولة، فهي العامل الفعّال في نمو الدول أو تخلّفها، وتشمل القدرة البشرية حجم السكان ونوع الجنس واللغة، والتركيب القومي (الأنثوغرافي)، بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي.

٢ – القدرة الاقتصادية:

ويقصد بها محصلة تفاعل موارد الثروة الاقتصادية (أي شيء تملكه الدولة أو يمكنها الحصول عليه) مع القوة البشرية لصالح تحقيق المصلحة القومية للدولة، ويمثل الاقتصاد العمود الفقري لقدرات الدولة، فهو الذي يوفر لها جميع الإمكانات والموارد المالية لبناء وتطوير هياكلها لتتمكن من القيام بمهامها، ومما لا شك فيه أن ثبات وإتزان ونمو الاقتصاد القومي للدولة يحد من التضخم والبطالة، ومن ثم يؤدي إلى رفع المعاناة وتحقيق الرفاهية والاستقرار ورفع الروح المعنوية والانتماء الوطني.

يشير الواقع بدلالاته أن التطورات في النظام العالمي منذ انقضاء مرحلة الحرب الباردة تُعظّم من ثقل ووزن وتأثير القدرة الاقتصادية للدول، ويؤكد ذلك بروز وانتشار النموذج الغربي (الديمقراطي/ الرأسمالي) وتوجه القوى الدولية نحو سياسات جديدة تقوم على "توازن المصالح" في إطار تفاعل وتنافس اقتصادي يحد من استخدام القدرة العسكرية.

وتؤكد التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي العالمي التوجه نحو تعظيم دور وأهمية التجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية، والشركات الدولية متعددة

الجنسيات، والسعي لتحرير التجارة الدولية وتوحيد السوق العالمي وفقًا لنظريات ومعايير ومقاييس التنافس التي تفرضها هذه التجمعات والشركات، وذلك من خلال توقيع اتفاقية التجارة العالمية (الجات).

ويمثل تنوع مصادر الاقتصاد القومي للدولة وعدم اعتمادها على مصدر واحد أحد المؤثرات المهمة في تقدير قدرتها الاقتصادية، وذلك بعد التقدم التكنولوجي والذي قدم بدائل لعناصر من المواد الأولية الإستراتيجية مثل "البترول والحديد والمنجنيز" والتي كانت تحتل موقعًا متقدمًا كعناصر أساسية في القدرة الاقتصادية، وشكّل عنصرًا حاكمًا في تطوير وتنوع العناصر الأساسية لهذه القدرة.

٣- القدرة العسكرية:

هي الركيزة الأساسية لتوفير الحماية لباقي القدرات الشاملة للدولة، الأمر الذي يهيىء مناخًا مناسبًا لتطوير وتنمية هذه القدرات وتفاعلها معًا لتحقيق وصيانة أمن الدولة القومي، وتعظيم المكانة والنفوذ السياسي على المستويين الإقليمي والدولي.

عند تقدير القدرة العسكرية لدولة ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار نوعية هذه القوات من حيث الكفاءة القتالية، ومدى قدرة وفعالية وسائل إدارة الصراع المتاحة من حيث الكم والنوع ومدى مناسبتها مع المستويات الثقافية والتقنية للقوة البشرية المستخدمة لها، ومدى خبرات الحروب التي تتمتع بها هذه القوة البشرية، وكذلك مدى كفاءة قاعدة الصناعات العسكرية وقدرتها على تلبية مطالب القوات المسلحة بالاحتياجات الرئيسة بما يضمن لها الاستمرار في إدارة الصراع، بالإضافة إلى مدى توفر قدرات نووية لهذه الدولة من عدمه والتي تعظّم من القدرة العسكرية لها.

كما يجب أن يوضع في الاعتبار أيضًا عند تقدير القدرة العسكرية مدى عمق العمل الإستراتيجي للقوة العسكرية كأحد المعايير الرئيسة لتقدير هذه القدرة، ويقصد به

أقصى مسافة يمكن أن تصل إليها القوة العسكرية لإدارة عملياتها في مسرح الحرب لحماية مصالح الدولة القومية.

في ظل الثورة في الشئون العسكرية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أصبح استخدام البعد الفضائي في الحروب أمرًا واقعًا، وتتصاعد أهميته ويتعاظم تأثيره بوتيرة سريعة، ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار القدرة على استخدام الفضاء عند تقدير القوة العسكرية للدولة.

ثانيًا – العناصر الأساسية للقوة الناعمة:

١ – القدرة السياسية (السياسة الداخلية):

هي محصلة التفاعل الإيجابي بين فئات الشعب المختلفة ومؤسسات الحكم في الدولة مما يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي، والتي تنعكس على تنمية وتطور باقي القدرات الشاملة، والعكس صحيح في حالة التفاعل السلبي.

يتم تقدير القدرة السياسية الداخلية للدولة من خلال تقييم الهيكل السياسي للدولة وكيفية وأسلوب اتخاذ القرار وقنواته ومستوياته، والتماسك السياسي ووحدة الشعب، ودور أحزاب المعارضة وجماعات الضغط، ومدى الاستمرارية والاستقرار والتبادل السلمي للسلطة، ومدى الحرية الفردية وحقوق الإنسان التي يتمتع بها المواطن، ومدى مشاركة الشعب في القرار السياسي، بالإضافة إلى مدى فاعلية الأجهزة الحكومية والمؤسسات الدستورية وقدرتها على مواجهة المشاكل.

٢ – القدرة الدبلوماسية:

تمثل مدى ثقل الدولة وتأثيرها إقليميًّا ودوليًّا إرتباطًا بمدى ما تملكه من باقي القدرات الشاملة، ومن هنا تعتمد القدرة الدبلوماسية اعتمادا أساسيًّا على تأثير ونتائج تفاعلات باقي القدرات الشاملة للدولة مع نظائرها في نسقها الدولي والإقليمي، وتمثل

محصلة التفاعل والترابط الإيجابي بين كل من القدرة الدبلوماسية والقدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية القاطرة التي تقود باقي القدرات لتحقيق الغاية القومية للدولة وتحقيق توازن المكانة في محيطها الإقليمي والدولي.

وتقاس القدرة الدبلوماسية للدولة بمدى ما تحققه سياستها الخارجية من نجاح على الصعيدين الدولي والإقليمي، وبمدى كفاءة هياكلها التنظيمية، وبقدر ما تمتلكه من مقومات أساسية ومعطيات جغرافية وحضارية وديمغرافية وثقافية واقتصادية تحقق لها المصداقية والمساندة الشرعية الدولية خلال إدارتها لعلاقتها الدولية.

٣- القدرة التكنولوجية (التقنية):

هي الإطار العصري الذي يجب أن تتفاعل بداخله كل المقومات والعناصر الفرعية للقوة الشاملة للدولة لتعظيم قيمتها من ناحية، ولكي تتسق وتتوازن في تفاعلاتها مع باقي القوى الشاملة للدول في محيطها الدولي والإقليمي من ناحية أخرى؛ ولأن هذه القدرة التكنولوجية أصبحت هي محور وركيزة التطور في كل المجالات، ففي المجال الاقتصادي توفر طرق وأساليب الإدارة والإنتاج الحديثة القادرة على التفاعل والمنافسة العالمية، وفي المجال العسكري هي ركيزة تطوير منظومات الأسلحة والمعدات والقيادة والسيطرة، وفي مجال الإعلام، حيث توفر وسائل البث بعيدة المدى نقل ثقافة وتوجهات الدولة للتأثير على الآخرين داخليًّا وخارجيًّا.

وترتبط القدرة التكنولوجية للدولة بمدى ما تخصصه الدولة من دخلها القومي لتطوير وتنمية هذه القدرة، وبمدى تأهيلها للقوة البشرية لإعداد الأجيال الحالية والمقبلة للتعامل مع آليات هذا العصر التكنولوجي ومسايرة تطوراته المتسارعة، بالإضافة إلى قدرتها على مجابهة قيود ومحددات الدول المتقدمة لنقل وتوطين التكنولوجيا في باقي الدول.

٤- القدرة الإعلامية والمعلوماتية:

تَعَاظم تأثير القدرة الإعلامية والمعلوماتية بعد ثورة المعلومات والاتصالات، واتسع نشاط تفاعلها مع باقي قدرات الدولة الشاملة، إما بتعظّيم دور الدولة وتدعيمها

سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وعسكريًّا، أو باستهدافها والتقليل من شأنها والتشكيك في مقوماتها، وترتبط وتتفاعل القدرة الإعلامية والمعلوماتية بشكل أكبر مع القدرة المعنوية، فهي التي يقع على عاتقها الترويج الإعلامي الإيجابي الداخلي والخارجي لأنشطة الدولة المختلفة، ومجابهة الإعلام الخارجي الموجه الأمر الذي يعظم من القدرة المعنوية للدولة ويحافظ على قيم المجتمع وأمنه وتقاس القدرة الإعلامية والمعلوماتية للدولة بمدى ما تحققه من تغطية إعلامية داخلية وخارجية ومدى نجاح المكاتب الإعلامية والثقافية بالخارج في الترويج لتوجهات ونشاط الدولة في مختلف المجالات ومدى توفر مراكز المعلومات المحلية والخارجية للدولة وقدرتها على بناء قاعدة معلومات تَبنِي عليها مؤسسات وأجهزة الدولة قراراتها وخططها التنموية.

٥- القدرة المعنوية

تؤثر وتتأثر القدرة المعنوية بشكل مباشر بمدى فاعلية باقي القدرات الشاملة للدولة، فهي التي تلعب دورًا مؤثرًا في تحفيز وتفعيل الطاقات الكامنة لتنمية وتطوير القدرات في المجالات المختلفة، وهي أيضًا التي ترفع الروح المعنوية للشعوب وتقوي من عزيمتها أمام التحديات، إلا إنها أيضًا تتأثر سلبًا بضعف القدرات الشاملة للدولة وإنعكاسها في عدم القدرة على تلبية احتياجات الشعوب.

وترتبط القدرة المعنوية بالقيم والاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع ومدى انعكاسها على أنماط السلوك فيه، كما أنها تختلف باختلاف البيئة وتبعًا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يلعب البعد العقائدي والديني دورًا عميقًا في تنمية القدرة المعنوية، فكلما تأسست الدولة على المبادئ السمحة للرسالات السماوية، كلما زاد حجم التآلف الشعبي وتنامت روح الوحدة الوطنية وتعاظمت القدرة المعنوية.

المبحث الثاني

العلاقات البينية والمعايير النسبية لعناصر القوة الشاملة للدولة.

أولًا – العلاقات البينية للعناصر الرئيسة للقوة الشاملة:

تتحقق القيمة الكلية للقوة الشاملة للدولة بالتفاعل والاتساق والتعاون بين القدرات المختلفة المكونة لهذه القوة، لذلك فالارتباط وثيق والعلاقة متبادلة بين جميع هذه العناصر، وهذا التفاعل أيضًا هو ما يجعل قوة الدولة ذات طبيعة ديناميكية وترتبط قدراتها معًا بعلاقات تأثير وتأثر تبادلية.

١-العلاقات التبادلية للكتلة الحيوية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

يرتبط ويتفاعل معًا عنصرى الكتلة الحيوية (القدرة البشرية والقدرة الجغرافية) وتتفاعل الكتلة الحيوية بعنصريها مع باقي القدرات الشاملة للدولة، وذلك على النحو التالي:

القدرة البشرية:

يعد عنصر السكان من مكونات الدولة الأساسية، ويمثل كتلة البناء الزراعي والصناعى لقوة الدولة، ومن ثم فالسكان هم الثروة البشرية المسئولة عن إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد الاقتصادية للقوة الاقتصادية، وإمداد القوات المسلحة بالكوادر البشرية لبناء القدرة العسكرية، وكذلك إمداد باقي القدرات بالدولة، السياسية، والدبلوماسية، والتكنولوجية والإعلامية والمعلوماتية بالكوادر المؤهلة للعمل، الأمر الذي يؤكد أهمية الاهتمام بالعنصر البشري في الدولة وتنمية مهاراته في كافة مجالات العلم والمعرفة والوعي الوطني، لأنه أحد أهم العناصر المؤثرة في باقي قدرات الدولة الشاملة.

القدرة الجغرافية:

يؤثر موقع الدولة بمعطياته الجغرافية (المساحة وطبيعة الأرض الطبوغرافية –انتسابها إلى بحار دولية – مدى تحكمها في ممرات ملاحية أو مضايق مائية – موقعها بالنسبة للدول المجاورة) في أهميتها الإستراتيجية والجيوإستراتيجية في نسقها الإقليمي والدولي ومن ثم ينعكس على علاقاتها الدولية وعلى قدرتها الدبلوماسية، ويؤدي تميز الموقع البحري للدولة (امتداد سواحلها على بحار أو أنهار دولية – إشرافها أو تحكمها في ممرات أو مضايق ملاحية دولية) إلى تعاظم نفوذها البحري والاعتماد عليها في مجال التجارة الدولية للنقل البحري مما يؤثر إيجابيًّا على قدرتها الاقتصادية، بعكس الدول الحبيسة، كما تؤمن المساحة المتسعة للدولة عمقًا إستراتيجيًّا مما يعظم من قدرتها العسكرية.

٢- العلاقات التبادلية للقدرة الاقتصادية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

يمثل الاقتصاد العمود الفقري لباقي قدرات الدولة الشاملة، ويضطلع بمسئولية توفير الإمكانيات والموارد اللازمة لبناء وتنمية وتطوير هذه القدرات، وتؤثر معدلات ومؤشرات النمو الاقتصادي للدولة في علاقاتها في محيطها الإقليمي والدولي، ومدى نفوذها ومصداقيتها في مجالات التعاون السياسي والتكنولوجي والعسكري، وبالتالي تؤثر على قدرات الدولة في هذه المجالات وترتبط القدرة الاقتصادية إرتباطًا خاصًا ووثيقًا بالقدرة العسكرية، فالأولى هي التي تؤمن للثانية الموارد المالية لبناء وتطوير منظومات الأسلحة والمعدات للأفرع الرئيسية للقوات المسلحة، كما إن تعاظم القدرة الاقتصادية للدولة ينعكس إيجابيًّا على تحقيق الرخاء والاستقرار في البيئة الداخلية للدولة، وبالتالي يمتد أثره على القدرة السياسية الداخلية والقدرة المعنوية.

٣- العلاقات التبادلية للقدرة العسكرية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

امتلاك الدولة لقدرة عسكرية مؤثرة مقارنة بنظائرها في الوحدات السياسية في نسقها الإقليمي أو الدولي يحقق لها ثقلًا في معادلات توازن القوى ومؤشرات الردع المتبادل في محيطها الجغرافي، الأمر الذي يساهم في تعظيم نفوذها السياسي ومكانتها الإقليمية والدولية، وينعكس إيجابيًّا على قدرتها الدبلوماسية.

تحقق القدرة العسكرية الفعّالة حماية مصالح الدولة الحيوية في الداخل والخارج، الأمر الذي يوفر مظلة حماية شاملة لباقي قدرات الدولة ويساهم في تحقيق أمنها القومي.

تساهم القدرة العسكرية في استقرار النظام السياسي بالدولة وتوفير الأمان للجبهة الداخلية من خلال دورها المهم والرئيس في حماية حدود الدولة ضد أية تهديدات خارجية (العدائيات المنتظرة – تهريب الأسلحة والمواد المخدرة – تسرب عناصر التنظيمات الإرهابية والجريمة المنظمة – الهجرة غير الشرعية)، الأمر الذي يهيئ الظروف المناسبة لتنمية القدرة السياسية الداخلية للدولة.

٤-العلاقات التبادلية للقدرة الدبلوماسية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

تتولى القدرة الدبلوماسية مهام توازن السياسات الخارجية للدولة مع باقي الدول في نسقها الإقليمي والدولي، وتمثل امتدادًا لنفوذ كل من القدرة الاقتصادية والعسكرية للدولة في محيطها الجغرافي مما يحتم أهمية وضرورة التعاون والتنسيق بين القدرات الثلاثة.

وتلعب القدرة الدبلوماسية دورًا مهمًّا في حماية الأمن القومي للدولة من التدخلات الأجنبية والمؤثرات الخارجية غير المرغوب فيها، وبالتالي تتفاعل إيجابيًّا مع القدرة السياسية الداخلية وتعمل كمظلة تحمي باقي قدرات الدولة الشاملة من التأثيرات السلبية للمتغيرات الدولية والإقليمية.

٥-العلاقات التبادلية للقدرة السياسية الداخلية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

للقدرة السياسية الداخلية علاقات بينية وانعكاسات مباشرة على باقي القدرات الشاملة للدولة؛ لأنها ترتبط بكل الأنشطة المادية والمعنوية التي تتم داخل الدولة، فارتباطها بالقدرة العسكرية يتعلق بنظام التجنيد والتعبئة والتي تعتمد عليه القوات المسلحة في بناء وتنظيم وتطوير القدرة العسكرية، كما إن استقرار النظام السياسي للدولة بمؤسساته المختلفة السياسية والتشريعية يرتبط بالقدرة السياسية الداخلية، وكذلك فإن تحقيق التنمية الشاملة للدولة وتحقيق مستوى معيشي مناسب للمواطنين في إطار من العدل الاجتماعي وحقوق الإنسان منوط أيضًا بالقدرة السياسية الداخلية، هذا بالإضافة إلى ارتباطها وتأثيرها المتبادل بكل من القدرة الدبلوماسية والقدرة المعنوية والقدرة التكنولوجية والقدرة الإعلامية والمعلوماتية؛ نظرًا لاعتماد هذه القدرات على العنصر البشري، ومن ثم فتوفير مناخ من الاستقرار الداخلي ينعكس إيجابيًّا على التطور المجتمعي والتنمية المستدامة في مختلف المجالات.

٤- العلاقات التبادلية للقدرة التكنولوجية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

إن إعداد الدولة للقوة البشرية المؤهلة والقادرة على استخدام التقنية الحديثة في شتى المجالات يُعظّم من باقي القدرات الشاملة للدولة وبالتالي يزيد من قوة الدولة، وترتبط القدرة التقنية للدولة بقدر ما تخصصه للتنمية والتطور التقني من دخلها القومي، وبقدر مدى إعدادها للقوة البشرية المؤهلة، لذلك فالقدرة التكنولوجية في عصرنا الحديث تمثل القاطرة التي تدفع أمامها باقي قدرات الدولة.

ويُعّد التطور العلمي والتقني من العناصر الحاكمة لباقي قدرات الدولة سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي فيما يتعلق بطرق وأساليب الإدارة والإنتاج الزراعي والصناعي والمعدات المتطورة التي تؤدي إلى إنتاجية وجودة عالية وانعكاس ذلك على القدرة الاقتصادية، والقدرة السياسية الداخلية إرتباطًا بارتفاع مستوى المعيشة ورفاهية الشعب، وكذلك على القدرة المعنوية المرتبطة بحالة الاستقرار المجتمعي.

وترتبط القدرة التكنولوجية إرتباطًا وثيقًا بالقدرة العسكرية؛ لأنها تمثل القاعدة الأساسية التي يبني عليها التطوير النوعي للقوات المسلحة اتساقًا مع متطلبات العصر ونظم التسليح الحديثة، وآلية القيادة والسيطرة وإدارة أعمال القتال، بالإضافة أن تأهيل القوة البشرية بالدولة ينعكس إيجابيًا على كفاءة الشرائح التجنيدية من الشباب المؤهل للخدمة بالقوات المسلحة.

أما في مجال العلاقات البينية مع القدرة الإعلامية والمعلوماتية فتهيئ القدرة التكنولوجية الظروف المناسبة والتقنيات الحديثة من خلال محطات التلفزيون والأقمار الصناعية لزيادة التواصل الثقافي بين الشعوب، ونقل توجهات الدولة ورؤيتها تجاه القضايا المعاصرة بهدف خلق رأي عام مؤيد لها.

٥- العلاقات التبادلية للقدرة الإعلامية والمعلوماتية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

ترتبط القدرة الإعلامية والمعلوماتية مع كل قدرات الدولة الشاملة، فمن خلالها يتم التفاعل مع آليات السياسة الداخلية والخارجية للدولة، والذي تصب محصلته في القدرات السياسية الداخلية والدبلوماسية للدولة، كما تدعم القدرة الإعلامية والمعلوماتية القدرة الاقتصادية من خلال الترويج للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والسياحية وباقي مجالات التنمية المختلفة في الدولة، وكذلك تدعم القدرة العسكرية والقدرة المعنوية من خلال برامج التوعية المختلفة والندوات التثقيفية لرفع الروح المعنوية للمواطنين، وتنمية روح الولاء والانتماء للدولة، وإظهار دور القوات المسلحة في حماية الأمن القومي للدولة.

٦- العلاقات التبادلية للقدرة المعنوية مع باقي قدرات القوة الشاملة:

تلعب القدرة المعنوية دورًا حيويًّا في تحفيز الطاقات الكامنة، واستحضار التراث الحضاري للشعوب، ورفع الروح المعنوية، وينعكس كل ذلك على تفهم الشعب لدوره الوطني في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، ومن ثم تمثل القدرة المعنوية قوة الدفع التي تقف خلف باقي القدرات الشاملة للدولة.

ثانيًا: المعايير النسبية للعناصر الرئيسة للقوة الشاملة للدولة:

يخضع كل عنصر من عناصر القوة الشاملة للدولة لمعيار نسبي يتحدد على أساسه مدى تأثيره إيجابًا أو سلبًا على محصلة القوة الشاملة للدولة، وعلى سبيل المثال عنصر السكان (القدرة البشرية) في الكتلة الحيوية يُعظّم من قدرات الدولة الشاملة إذا أُحسن تعليم وتأهيل شعب هذه الدولة، وعكس ذلك يُمثّل مشكلة سكانية يصعب علاجها، وسيتم توضيح ذلك على النحو التالي:

١- المعيار الديمغرافي (السكان):

بحسب نظرية "**مالتوسى**"[١٨]، فالنمو السكاني سلاح ذو حدين، فإذا كان النمو السكاني يعني في العهود السابقة مزيد من القوة باعتبار أن كل رجل إضافي يساوي سيفًا أو بندقية إضافية، فهذا النمو في العصر الحديث إذا لم يحقق قدرات إنتاجية مضافة للدولة، فهو بلا شك ينعكس سلبيًّا على قوة هذه الدولة.

وبتحليل نتائج بعض الحروب في الماضى نجد أن نتائجها جاءت لصالح الطرف الذي نجح في حشد حجم عددى أكبر لجيوشه، كما في الحرب الألمانية الفرنسية عام ١٨٧٠م، والتي فازت فيها ألمانيا؛ لأنها نجحت في حشد عدد من الجنود ضعف ما حشدته فرنسا، وهذا كان واقع المعيار الديمغرافي في الماضى، إلا إن هذا المعيار النسبي اختلف كثيرًا في العصر الحديث، فالتقدم التكنولوجي في منظومات الأسلحة والمعدات وخبرات القتال أضعف أهمية هذا المعيار الكمي (العددي)، وظهر ما يسمى بالمقارنات النوعية بين الجيوش لتحديد مدى كفاءتها.

وقد تختلف نسبية "**المعيار الديمغرافي**" من دولة لأخرى، فدولة مثل "**إيران**" ترى في قوتها الديمغرافية وسيلة لتحقيق سيطرتها على دول الخليج، وكذلك الفلسطينيون في الأراضي المحتلة يسعون عبر تزايدهم السكاني إلى تغيير الواقع الديمغرافي لصالحهم في إسرائيل، وفي المقابل دولة مثل الصين تنتهج سياسات

صارمة للسيطرة على مشكلة التزايد السكاني، وتتضح نسبية المعيار الديمغرافي بصورة أوضح عند المقارنة بين دول جنوب المتوسط وشماله، فبينما تمثل مشكلة تزايد السكاني تحدى يجب مواجهته في دول الجنوب، إلا إن نقص تعداد السكان والعمل على زيادته في دول الشمال يمثل هدفًا للدولة للحد من شيخوختها.

٢- المعيار الجغرافي (المساحة الجغرافية / الإقليم):

تعد النزعة التوسعية لدى الدول أحد أهم أسباب الحروب، إلا إن "**بول كينيدى**" يرى أن هناك صلة بين "**الامتداد المفرط**" والمبالغ فيه وانهيار الإمبراطوريات الحديثة، وأن الإمبراطوريات التي "**تتضخم**" كثيرًا تضعف بسبب هذا التضخم والامتداد، والاختفاء السريع للإمبراطوريات الأسبانية والفرنسية والإنكليزية والعثمانية، والهولندية والبرتغالية وأخيرًا، الاتحاد السوفيتي يذكرنا بأن "**النهم الأرضي**" يمكن أن يكون مميتًا [١٩].

ويشير واقع الخريطة الدولية أن هناك دولًا ذات مساحات كبيرة وضعيفة (السودان)، ودول أخرى ذات مساحات صغيرة وقوية (اليابان)، ومن ثم فالمساحة الجغرافية قد تكون عامل قوة أو قد تكون عامل ضعف، ويتوقف ذلك على معايير نسبية أخرى تتعلق بحجم الثروة الطبيعية في هذه المساحة الجغرافية ومدى الإستفادة منها، وشروط أخرى ضرورية تتعلق بالمجتمع المدني الذي يعيش على هذه المساحة الجغرافية، وبالتنظيم السياسي الذي يديرها، وبمدى التناغم السياسي والاقتصادي لاستغلال الثروات فيها، ومن ثم فالمعيار الجغرافي لمساحة الدولة يبقى نسبيًّا، ويتوقف على مدى تفاعل العامل البشري مع هذه المساحة سلبًا وإيجابًا.

٣- المعيار الاقتصادي:

يتعاظم تأثير هذا المعيار في عصرنا الحديث في إطار ما يسمى "**بالحرب الاقتصادية**" ويظهر هذا بوضوح في السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الولايات

المتحدة الأمريكية مع الصين للحد من نموها الاقتصادي المتسارع وإقصائها عن منافسة الاقتصاد الأمريكي من ناحية، وتقليص فرصها في امتداد نفوذها السياسي على الصعيدين الدولي والإقليمي من ناحية أخرى.

وتمثل السياسات الاقتصادية التي يفرضها "صندوق النقد الدولي" على الدول التي يمنحها القروض شكلًا من أشكال الهيمنة والتدخل في شئون هذه الدول، كما تستغل الدول الكبرى حاجة الدول النامية لمساعدات اقتصادية وتتحكم في توجهاتها السياسية، الأمر الذي أصبح معه المعيار الاقتصادي يحقق للمنظمات الاقتصادية الدولية، وللدول الكبرى نفوذ سياسي دولي وإقليمي.

يبقى المعيار الاقتصادي للدولة هو المؤشر الرئيس في التحرك نحو بناء وتطوير القوة العسكرية للدولة، وأحد العوامل المؤثرة في التقديرات الإستراتيجية للقيادة السياسية لاتخاذ القرارات المصيرية (قرار الحرب – تنفيذ خطط التنمية المستدامة في كافة المجالات) ويمثل الأساس الذي تبني عليه الدولة قوتها الراهنة والمستقبلية.

٤- المعيار العسكري:

مثّل المعيار العسكري أحد المعايير الرئيسة في تقدير قوة الدولة ومفتاح أمنها واستقرارها قبل القرن العشرين، وساد هذا المعيار لدرجة أن الدول الضعيفة كان قدرها أن تخضع للدول الأقوى أو تختفي، وأما في الوقت الراهن، فقد ضعف تأثير هذا المعيار وإن لم يختفِ وخصوصًا في صراعات الدول النامية والفقيرة، كما لم يحمِ تعاظم نسبية هذا المعيار لدول عظمى كالاتحاد السوفيتي سابقًا من الانهيار الاقتصادي والاجتماعي، ويعزي التراجع في تأثير المعيار العسكري إلى حجم التكلفة العالية التي تتكبدها الدولة لتعظيم نسبية هذا المعيار في الوقت الذي يمكن أن تستخدم بدائل أقل تكلفة تحقق لها نفس الأهداف وذلك من خلال تفعيل قوتها الناعمة.

وأدى ظهور تهديدات مستحدثة للدول (تنظيمات أرهابية – تأثيرات بيئية ومناخية – الجريمة المنظمة العابرة للقارات – الهجرة غير الشرعية) يصعب مواجهتها بالقوة العسكرية المنظمة أو الحروب النظامية، إلى تراجع المعيار العسكري في نسبية تقدير القوة الشاملة للدولة، فلم يعد هو الأول والأهم كما كان في السابق، وأصبحت المؤشرات الدالة عليه تقاس نوعيًّا وليس كميًّا.

٥- معيار السياسة الخارجية (الدبلوماسية):

تسعى الدول إلى تشكيل حالة من التوازن في سياستها الخارجية بكافة الأطراف الدولية والإقليمية إلا إن تحقيق ذلك من الصعوبة بمكان؛ نظرًا لحالة الاستقطاب في النظام الدولي وامتدادها إلى النظم الإقليمية، ويقّدر معيار السياسة الخارجية للدولة بمقدار ما تساهم به قدرتها السياسية مع باقي قدرات الدولة الشاملة في تحقيق حالة التوازن في علاقاتها الخارجية، ويصعب على الدول النامية والفقيرة تجنب حالة الاستقطاب الدولي والإقليمي، ومن ثم تتراجع مؤشرات معيار سياستها الخارجية لارتباط توجهات هذه السياسة بتوجهات السياسة الخارجية للدول المهيمنة أو المانحة للمساعدات، ويظهر هذا بوضوح في المجال العسكري والقيود المفروضة على عدد من الدول في الشرق الأوسط بعدم تملك منظومات التسليح الحديثة.

معيار السياسة الداخلية:

يعتبر معيار السياسة الداخلية من المعايير الدقيقة والمركبة، فقد تشير المؤشرات لدولة ما على حالة من الاستقرار في بيئتها الداخلية، ولكنها تفرض هذه الحالة المستقرة بسياسات قاهرية أومستبدة، ومن ثم، فمعيار السياسة الداخلية في هذه الدولة يكون غير حقيقي رغم أن هناك حالة من الاستقرار السياسي الداخلي بها، ويظهر هذا بوضوح في الدول ذات النظم السياسية الشمولية أو التي تفتقر إلى المعايير الديمقراطية في أنظمتها السياسية.

وتختلف نسبية معيار السياسة الداخلية في تقدير القوة الشاملة من دولة إلى أخرى طبقًا لمؤشرات سياستها الداخلية ومدى ما توفره هذه السياسات من استقرار سياسي مبني على أسس ديمقراطية.

٦- معيار القدرة المعنوية:

يتميز معيار القدرة المعنوية بمؤشرات واضحة دالة عليه تعّبر في مجملها عن حالة التفاعل الشعبي مع سياسات الدولة الداخلية والخارجية، وتتحدد نسبية معيار القدرة المعنوية في تقدير القوة الشاملة للدولة على مدى تفاعل المواطنين مع الأهداف الإستراتيجية للدولة، ودرجة المساندة الشعبية للنظام السياسي، ومدى وفاء النظام السياسي بالاحتياجات الأساسية للمواطنين.

٧- معيار القدرة التكنولوجية:

أصبحت القدرة التكنولوجية في القرن الواحد والعشرين من أهم المعايير في حسابات القوة الشاملة للدولة بعد التطور الكبير في التقنيات الحديثة (الميكروإلكترونيك – البايوتكنولوجيّات، وبرامج الكمبيوتر – الرقاقات المعلوماتية – الروبوتات – الذكاء الاصطناعى – تقنية الاتصالات) والتوسع في استخدامها في شتى مجالات الإنتاج.

وتتوقف نسبية معيار القدرة التكنولوجية في تقدير القوة الشاملة للدولة على درجة التقدم العلمى بالدولة، ونسبة المخصص للبحث العلمي من الميزانية العامة، وحجم الإنتاج العلمي من الأبحاث في مختلف المجالات، ونسبة العلماء لعدد السكان وحجم براءات الاختراع، واتفاقات نقل التكنولوجيا وتوظيفها.

٨- معيار القدرة الإعلامية والمعلوماتية:

تعاظم تأثير القدرة الإعلامية في حسابات القدرة الشاملة للدول إرتباطًا بعصر العولمة في القرن الحادى والعشرين، وانعكس ذلك على تعدد مؤشرات قياس نسبية

معيار القدرة الإعلامية في حسابات القدرة الشاملة للدولة، وأبرز مؤشرات قياس نسبية معيار هذه القدرة تتضح في القدرة الإعلامية الخارجية للدولة من خلال عدد القنوات وعدد الأقمار الصناعية، وقدرة التغطية الإقليمية والدولية، وعدد الصحف التي توزع بالخارج، وعدد المراكز الإعلامية بالخارج، بالإضافة إلى الإستراتيجية الإعلامية الخارجية للدولة، وكذلك القدرة الإعلامية الداخلية للدولة وأبرز مؤشراتها عدد القنوات التلفزيونية الداخلية، وعدد ساعات الإرسال الإعلامي، وعدد الصحف الداخلية، وعدد الكتب والدوريات، بالإضافة إلى الإستراتيجية الإعلامية الداخلية.

وتتبوأ القدرة المعلوماتية مكانة مهمة في بناء الدولة الحديثة، وتمثل قواعد البيانات ونظم المعلومات في الدولة حجر أساس تُبنى عليه سياسات الدولة للتنمية المستدامة (التطبيقات المختلفة لنظم المعلومات في نموذج الحكومة الإلكترونية) وتتضح المؤشرات الرئيسة لقياس نسبية معيار القدرة المعلوماتية في عدد مراكز المعلومات المحلية، وعدد مراكز المعلومات الخارجية، ومدى تبادل المعلومة.

المبحث الثالث

مناهج وطرق قياس القوة الشاملة للدولة.

تعددت محاولات الباحثين العرب والأجانب في تصنيف مناهج وطرق قياس قوة الدولة، وتطورت هذه المحاولات من الاستناد إلى المعايير المنطقية في القياس إلى الأنماط الرياضية والمعادلات الحسابية تمشيًا مع تطورات التقنية الحديثة باستخدام الحواسب الآلية.

ونظرًا لأن القوة نسبية وليست مطلقة، فإن عملية قياس قوة الدولة تتم بالمقارنة بدولة أو مجموعة دول أخرى في نسق إقليمي أو دولي في أحد عناصر القوة الشاملة للدولة أو في مجملها بهدف تقييم حالة أو واقع توازن القوى في هذا النسق، أو

لإجراء تقويم دقيق للعلاقات بين الدول، أو للتنبؤ لدول بأدوار مستقبلية فاعلة في ممارسة القوة.

وتتسم عملية قياس عناصر قوة الدولة بالصعوبة وخاصة العناصر غير المادية، أو عناصر القوة الناعمة؛ نظرًا لاحتياجها إلى عدد وافر من البيانات الخاصة بالمؤشرات للعناصر الفرعية الدالة على العنصر الرئيس، ولذا فإن نتيجة القياس هي أوزان نسبية تقريبية بين دول المقارنة تقبل نسبة خطأ، ولكنه سيشمل كل الدول طالما كانت طريقة القياس واحدة.

برزت عدة مناهج وأساليب لقياس قوة الدولة، وسميت هذه المناهج والأساليب بأسماء أصحابها واتفق البعض على جوهر الطريقة، وأضاف البعض عناصر جديدة لقوة الدولة، وقسّمها البعض إلى مادية وغير مادية، والبعض الآخر ملموسة وغير ملموسة، وكلها اجتهادات متميزة تحسب لأصحابها، ويمكن البناء عليها وتطويرها من باحثين جدد.

مناهج قياس القوة الشاملة للدولة:

تواجه عملية قياس قوة الدولة مشاكل عديدة يحددها البعض في ثلاث: "التحديد"، "التجميع، "المقارنة" ويقصد "**بالتحديد**" ذلك الإطار الواسع لمفهوم القوة، والتباين الشديد في عناصر القياس وفي الفارق بين التعريفات في النظرية والتطبيقية، ويقصد "**بالتجميع**" أن كل العناصر ليست ذات قيمة متساوية ويصعب بالتالي تجميعها، ومن ثم يصعب بناء مقياس عملى لقياس عناصر القوة مجمعة؛ لأن المشكلة تكمن في كيفية وزن العناصر المختلفة لأساس القوة، ويقصد "**بالمقارنة**" تحليل عناصر القوة بين دولة وأخرى في الفترة نفسها، أو في الدولة نفسها بين فترات زمنية مختلفة [٢٠].

تعددت محاولات الباحثين العرب والأجانب لقياس القوة الشاملة للدولة من خلال المعايير المنطقية والأنماط الرياضية لتحديد الأوزان النسبية لعناصر قوة الدولة، وبرزت عدة مناهج واتجاهات تعّبر عن أساليب وطرق القياس، وسوف نستعرض أبرز هذه المناهج والإتجاهات في الدراسات العربية، وطرق القياس في الدراسات العربية والأجنبية لاختيار الطريقة الأنسب والأكثر واقعية لتقدير القوة الشاملة للدولة.

الدراسات العربية لقياس القوة الشاملة للدولة:

يمكن تصنيف هذه الدراسات إلى ثلاثة مدارس فكرية في مجالات العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي، والفكر العسكري، وذلك على النحو التالي[٢١]:

١- مدرسة العلاقات الدولية:

وتنصرف هذه المدرسة إلى العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية دون الاجتهاد في محاولة قياس هذه العوامل، باستثناء دراستين: الأولى دراسة "**د.محمد السيد سليم**"، والذي طرح إمكانية قياس قوة الدولة بثلاثة أبعاد تندرج في إطار العوامل المادية وهي: مؤشرات امتلاك الموارد الاقتصادية، ومؤشرات القدرة العسكرية، بالإضافة إلى مؤشرات القدرة على استخدام هذه الموارد، والدراسة الثانية "**اللواء/ أحمد فخر**" وهي محاولة لتطوير معادلة "**كلاين**" بإضافة عنصري القدرة الدبلوماسية، وقدرة النفوذ إقليميًا وعالميًا.

مدرسة الاقتصاد السياسي:

ومثّلت هذه الدراسة محاولات لعدد من الاقتصاديين منهم "**د.إبراهيم العيسوى**"، "**د.على نصار**"، "**د.مدحت حسنين**"، وقدموا دراسات تتجاوز الجوانب الاقتصادية إلى معايير سياسية واجتماعية لمؤشرات الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ومؤشرات الأمن القومي، ومؤشرات توزيع الثروة داخل كل كيان (دولة) وتوزيع الثروات بين الكيانات، وكذلك مؤشرات الاستقرار السياسي وغيرها.

٢- مدرسة الفكر العسكري:

وقد ركز مفكري هذه المدرسة ومنهم "**أكرم دردير**ي"، "**الهيثم الأيوبي**"، "**الأستاذ محمود عزمي**"، على المقومات العسكرية لقوة الدولة، واعتمدت الدراسات الخاصة بهم على الطابع الكمى ونادرًا ما أخذت بالاعتبارات الكيفية أو النوعية، ورأي أنصار هذه المدرسة أن توازن القوى والتوازن الإستراتيجي بين الدول يقوم بالأساس على توازن القدرات العسكرية.

الصعوبات التي تواجه قياس القوة الشاملة للدولة[٢٢]:

لا يوجد اتفاق جامع أو حاكم حول عناصر ومؤشرات قياس القوة الشاملة للدولة، بلإضافة إلى صعوبة حصر العناصر والقدرات والمتغيرات المادية واللامادية والتي تدخل في تركيب القوة.

بعض عناصر القياس تحتاج إلى إجراءات استقصائية واسعة ودقيقة لتحويلها من التقديرات الوصفية إلى تقديرات كمية رقمية، حيث يشوبها ضعف درجة الموضوعية، بالإضافة إلى التغيرات شبه الدائمة التي تطرأ على التقديرات الوصفية، الأمر الذي يعكس تقديرات مؤقتة ونسبية يصعب حسابها بطرق دقيقة وثابتة.

صعوبة تحديد حقيقة التفاعلات الديناميكية المتغيرة التي تحدث بين العناصر المختلفة لقوة الدولة، بالإضافة لعدم توفر المصادر الإحصائية لبعض الدول والتي يبنى عليها عملية القياس والمقارنة؛ نظرًا لإحاطة هذه المعلومات بستار من السرية والغموض أو الامتناع عن إعلانها من قبل هذه الدول.

عدم توفر مؤشرات دقيقة تعبر عن بعض عناصر القوة كالمهارة الإدارية، والإرادة القتالية ومؤشرات القدرة المعنوية، والعوامل الثقافية والإجتماعية والتاريخية.

ظهور بعض الدول كنتائج لعملية القياس في مرتبة أدنى من المتوقع لها رغم ما يتوفر لها من أعداد كبيرة من عناصر القوة، والعكس أحيانًا صحيح، حيث تبرز بعض الدول بحجم يفوق واقع عناصر القوة المتوفرة لديها.

الضوابط المنهجية عند قياس القوة الشاملة للدولة:

على الرغم من تعدد المشاكل التي تواجه عملية القياس، وعلى الرغم من التباين الواضح في تعريف مفهوم قياس قوة الدولة، إلا إنه يلاحظ وجود اتفاق ضمني على عدد من النقاط تشكل في مجموعها عددًا من الضوابط المنهاجية، لابد من أخذها في الاعتبار عند قياس قوة الدولة نوضحها على النحو التالي:

١- قوة الدولة هي ظاهرة علاقية:

أي إن تحديد قوة الدولة يقارن بوحدات دولية أخرى، وبين فترة وأخرى، وطبقًا لما يراه "**سجوستدت**" أن التحليل المقارن كمنهج لقياس القوة بين دولتين أو أكثر له أشكال مختلفة، إما مقارنات مشروطة بالموقف، أو مقارنات غير مشروطة، الأولى: تفترض موقفًا خاصًا وتدرس توزيع القوة داخل سياق معين أو نطاق جغرافي معين (نيجيريا في غرب أفريقيا)، أو داخل منظمة معينة (نيجيريا داخل الأوبك)، أو بالنسبة لصراع ما أو قضية معينة، والثانية: تحدد القوة النسبية لدولة ما بغض النظر عن السياق الموقفي، وفي هذا

النوع غير المشروط ليست بالضرورة أن تكون ممارسة القوة متعلقة بموقف صراعى، ولكن علاقة هذه الدولة بالبيئة الخارجية تحدد مصادر قوتها أيضًا[٢٣].

٢- الطبيعة النسبية للقوة الشاملة للدولة:

أي إن مفهوم قوة الدولة نسبي إزاء الهدف الذي تسعى الدول إلى تحقيقة، فليس للقوة معنى إلا إذا ارتبطت بهدف معين، أو بطبيعة الأهداف التي تتوخى الدولة

تحقيقها، كذلك، فالمفهوم نسبي للخصم أي بالوحدات المقارنة مع دولة ما، أو بالنسبة إلى الإطار الدولي الذي تتحرك فيه الدولة[٢٤].

٣- عدم اقتصار قوة الدولة على مجموعة العناصر والموارد التي تمتلكها:

ويعني هذا أن تمتد قوة الدولة إلى ما تستطيع أن تعبئة من قدراتها لنفسها أو لحلفائها، وهذا يقودنا إلى مدى قدرة الدولة على إما إضافة قدرات لحلفائها أو الحصول على قدرات لها من قوة إضافية خارجية [٢٥].

٤- اختلاف قياس قوة الدولة من وقت لآخر:

حيث إن قوة الدولة ليست دائمة، وأيضًا قوة باقي الدول المقاس عليها، وقياس قوة الدولة في حالة السلم غير في حالة الحرب، غير أثناء التوترات؛ لأن عناصر قوة الدولة تختلف في كل حالة [٢٦].

ويتضح "**للباحث**" بعد استعراض مناهج واتجاهات وضوابط قياس القوة الشاملة للدولة النقاط الآتية:

إن هذا التعدد في مناهج وأساليب قياس قوة الدولة، هي نتاج المتغيرات التي فرضت نفسها على المفكرين والباحثين على أثر التطور الملحوظ والسريع في عناصر تحديد القوة للدولة، وأن قياس قوة دولة ما من المنظور الواقعي يجب أن يتسق مع مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية في البيئة المحيطة لهذه الدولة (النسق الإقليمي/الدولي).

تمثل القدرة العسكرية واحدة من المؤشرات الأساسية في قياس قوة الدولة ويرى البعض تراجع هذه القدرة في مؤشرات القياس، إلا إننا لا نستطيع أن نجزم بذلك في الفترة الراهنة وامتدادها لعدة سنوات وتحديدًا في عدة أقاليم منها الشرق الأوسط، والمثال على ذلك هو ما تشهده المنطقة العربية في الشرق الأوسط من صراعات

تتصدر "القدرة العسكرية" فيها المشهد وتتزوي باقي قدرات الدولة، يضاف إلى هذا أن القدرة العسكرية لا تزال تمثل أحد أهم قدرات الدولة الشاملة لمعظم بلدان العالم بما فيها الدول الكبرى والدليل على ذلك التدخل العسكري الروسي (استخدام القدرة العسكرية) في الأزمة السورية، وكيف أحدث الفارق في موازين القوى بين أطراف الصراع، وأخيرًا سباق التسلح (سباق القدرات العسكرية) الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط بين الفاعلين فيه.

الملاحظ أيضًا أن دراسات مناهج وضوابط وطرق قياس القوة قد أهملت تأثير الفاعلين من غير الدول، ولم تتطرق إلى كيفية قياس أوزانهم النسبية في تفاعلاتهم مع الدول كالجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة والتي تسعى للسلطة، وأصبحت قاسم مشترك في كل صراعات الشرق الأوسط ولا تختلف في ذلك عن الفاعلين من الدول، بالإضافة إلى أنها أيضًا تسعى بدعم الدول الراعية لها لبناء قوتها الذاتية والدخول في تحالفات وإتباع أساليب توازن القوى مثلها في ذلك مثل الدول، وما ينطبق على الجماعات المسلحة ينطبق أيضًا على الفاعلين من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات العابرة للقومية، في إطار عالمية أو عولمة الحركة الاقتصادية، والتي يمكن أيضًا دراستها من منظور توازن القوى كقوة مناظرة للدول.

وأيضًا في إطار تقدير أو قياس "القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية" لدولة ما، لم يتم توضيح كيف يمكن حساب تأثير الأحلاف على قياس هذه القدرات، وما هو الوزن النسبي للقوة أو القدرة المضافة نتيجة تحالف دولة ما مع دولة أو أكثر، وهل يكون الوزن النسبي في حالة التحالف هو محصلة قدرات الدول المتحالفة أو أن هذا يصعب إجازته على أرض الوقع.

مجمل القول: إن مناهج وضوابط قياس القوة رغم أهميتها، وتقدير جهد من أسسوا لها، إلا إنها ستظل تقديرية وقابلة للتطور في المستقبل لأسباب عديدة منها

على سبيل المثال في قياس القدرة العسكرية لدولة ما أن هناك عناصر ومؤشرات للقوة يصعب حسابها وتقديرها كميًا رغم أهميتها ومثال ذلك "درجة أو حالة الاستعداد القتالى"، و"الروح المعنوية"، "عقيدة الفرد المقاتل" (إيمانه بالقضية التي يقاتل من أجلها)، وكلها عوامل ومرتكزات أساسية في تقدير الكفاءة القتالية للتشكيلات المقاتلة في القوات المسلحة للدول والتي تمثل مع باقي العناصر الأخرى (منظومات التسليح – الإنفاق العسكري) مجمل القدرة العسكرية للدولة كواحدة من العناصر الأساسية في عملية القياس، والدليل على ذلك حرب ١٩٧٣م وكيف كان المقاتل المصرى باستعداده القتالي العالي وروحه المعنوية العالية وعقيدته القتالية الثابتة أحد أهم معالم وعوامل النصر في هذه الحرب.

طرق قياس القوة الشاملة للدولة:

تعددت طرق قياس القوة الشاملة للدولة، وحملت كل طريقة اسم الباحث الذي اجتهد في وضع المعادلات الخاصة باستخدام كل طريقة، وكنتيجة لظهور عناصر جديدة للقوة طبقًا للمتغيرات العالمية، فقد تم تطوير طرق قياس القوة ومعادلاتها من بعض الباحثين، وسوف نستعرض أبرز هذه الطرق على النحو التالي:

١- طريقة فوكس(٢٧)

اعتمد المفكر الألماني "**فوكس**" على عنصرين فقط في معادلته لحساب القوة الشاملة للدولة وهي القوة الإنتاجية للدولة (إجمالي الناتج القومي للدولة)، والقوة البشرية للدولة(تعداد سكانها) في إطار المعادلة **الآتية:**

$$ق = ج \sqrt[٣]{س}$$

حيث تمثل ق أوpower القوة الشاملة للدولة، ج أو P القوة الإنتاجية (الناتج القومي)، س أو B تمثل القوة البشرية (تعداد السكان)، أي أن القوة الشاملة للدولة تساوي حاصل ضرب إجمالي الناتج القومي للدولة في الجذر التكعيبي للقوة البشرية.

ويتضح "**للباحث**" أن طريقة "**فوكس**" باعتمادها على عنصرين فقط وتعظيم القوة الاقتصادية (الناتج القومي)، وتخفيض تأثير العامل الثاني وهو القوة البشرية من خلال وضعها تحت الجذر التكعيبي، هي طريقة لا تعطي مؤشرات كافية أو قياسًا دقيقًا لحساب القوة الشاملة للدولة، بالإضافة إلى تغاضي "**فوكس**" عن تأثير باقي عناصر القوة الشاملة للدولة الصلبة والناعمة وعدم إدراجها في معادلته.

٢- طريقة "جيرمان"[٢٨]:

أجرى جيرمان دراسته لحساب القوة الشاملة كدراسة مقارنة لعدد (١٩) دولة اعتبرها هي الأقوى في العالم لتحديد ترتيبها طبقًا لقوتها، ولم تدخل في حساباته أي من الدول في القارة الأفريقية أو الوطن العربي، وذلك من خلال (٢٦) عاملًا مقسمة إلى عوامل رئيسة وعوامل فرعية تؤثر بالنقص والزيادة على العوامل الرئيسة، وتتمثل العوامل الرئيسة في خمس عناصر هي العامل البشري (السكان)، والعامل الجغرافي ومساحة الدولة وعلاقتها بكثافة السكان، ومساحة الدولة وتأثيرها بكثافة المواصلات (السكك الحديدية) والعامل الاقتصادي (مجموع الإنتاج الصناعي)، والعامل العسكري (عدد القوات المسلحة بالمليون)، والعامل النووي (زيادة القدرة العسكرية عشرة أضعاف للدولة التي تمتلك القدرة النووية)، وجاءت نتائج دراسة "**جيرمان**" لترتيب قوة الدول محل الدراسة لتحتل الولايات المتحدة المركز الأول كأقوى دولة ومن بعدها الاتحاد السوفيتي السابق ثم الصين ثم باقي الدول.

وفي تقدير "**الباحث**" أن طريقة "**جيرمان**" تفتقر إلى معادلة حاكمة يمكن تطبيقها على أية دولة، واكتفائه بدراسة مقارنة لعدد من الدول لترتيبها من حيث القوة

معتمدًا على طريقة حساب كل عنصر على حدة واعتبر أن محصلة جمع هذه العناصر هو المعبر عن قوة الدولة، بالإضافة إلى إغفاله لعناصر فرعية مؤثرة في حسابات الكتلة الحيوية أو القوة الاقتصادية أو العسكرية، وإغفاله تمامًا عناصر أساسية للقوة الشاملة للدولة مثل العناصر السياسية الداخلية والخارجية والقدرة المعنوية.

٣-طريقة "رأي كلاين"[٢٩]:

تعكس طريقة "**رأي كلاين**" لحساب القوة الشاملة للدولة اهتمامًا خاصًّا بعنصري القدرة العسكرية والقدرة الاقتصادية، والكتلة الحرجة، وتعتمد رؤيته لعناصر القوة الشاملة على خمسة عناصر، العناصر الملموسة وتشمل الكتلة الحيوية، والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والعناصر غير الملموسة وتشمل الهدف الإستراتيجي والإرادة الوطنية، وصاغ معادلته الحسابية على أساس جمع العناصر الملموسة في جانب ثم ضربها في محصلة العناصر غير الملموسة لتكون على النحو التالي:

القوة المدركة = (الكتلة الحرجة + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية) x (الهدف الإستراتيجي + الإرادة الوطنية)

وقام "**كلاين**" بتحديد أوزان لكل قدرة من القدرات على أن يكون التقييم الإجمالي (١٠٠٠) وذلك على النحو التالي:

القدرة المدركة (١٠٠٠) = [الكتلة الحرجة (١٠٠) + القدرة الاقتصادية (٢٠٠) + القدرة العسكرية (٢٠٠)] x [الهدف الإستراتيجي (١) + الإرادة الوطنية (١)]

ويتضح "**للباحث**" أن طريقة وحسابات "**كلاين**" لتقدير قوة الدولة الشاملة تمثل القاعدة والمعادلة الحسابية التي بُنّى عليها أو طّورها الباحثين من بعده بإضافة بعض عناصر جديدة للقوة أو إضافة مؤشرات أو معايير حسابية فرعية، وقد اهتم "**كلاين**" في حساباته بتوظيف القوة من خلال تحديده لعنصرى الهدف القومي والإرادة الوطنية؛

لأنه بدون توظيف قدرات الدولة من خلال إرادة وطنية لتحقيق الهدف القومي تبقى هذه القدرات مجرد موارد بالدولة فقط وليست عناصر قوة للدولة.

٤- أسلوب "أحمد فخر"[٣٠]:

تمثل محاولة لتطوير معادلة "**كلاين**" بإضافة عنصرين جديدين أحدهما في القدرات الملموسة (القدرة على النفوذ إقليميًّا ودوليًّا)، والآخر في القدرات غير الملموسة (القدرة الدبلوماسية)، وأعطى لكل قدرة وزن نسبي على أن تكون محصلتها (١٠٠٠) وحدة ثقل وقدم معادلته على النحو التالي:

القدرة المدركة للدولة = (الكتلة الحيوية + القدرة الاقتصادية + القدرة العسكرية + قدرة النفوذ إقليميًّا وعالميًّا) x (الأهداف الإستراتيجية + الإرادة الوطنية + القدرة الدبلوماسية)

ق م = (ك + ص + ع + ن) x (هـ + أ + د)

ق م (١٠٠٠) = ((٣٠) + (٤٠) + (٢٥) + (٥)) x ((٤) + (٤) + (٢))

وفي تقدير "**الباحث**" إن إضافة عنصر القدرة الدبلوماسية في أسلوب "**أحمد فخر**" إلى معادلات حساب القدرة الشاملة المنسوبة إلى "**كلاين**" تستكمل نقصًا كان موجودًا في معادلة "كلاين"، إلا إن إضافة عنصر قدرة النفوذ إقليميًّا وعالميًّا يتشابه في مؤشراته مع القدرة الدبلوماسية وبالتالي لم يمثل إضافة حقيقية أو مقنعة إلى المعادلة الحسابية.

٥- أسلوب "جمال زهران"[٣١]:

قام بتحديد سبعة عناصر لقياس القوة الشاملة للدولة تتمثل في أربعة عوامل مادية هي: "الكتلة الحيوية، القدرة الاقتصادية، القدرة العسكرية، القدرة السياسية"، وثلاثة عوامل معنوية هي: "الأهداف الإستراتيجية، الإرادة القومية، القدرة الدبلوماسية" وتم ترتيب العوامل الرئيسة والفرعية لكل عنصر من عناصر القوة السبعة بعد

الاستعانة بخبراء في الإستراتيجية العسكرية وأساتذة متخصصين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية والجغرافيا السياسية وأكاديميين، فمثلًا الكتلة الحيوية تشمل عاملين رئيسين هما: الأقليم والسكان ولكل منهما عوامل فرعية تبلغ (١٣) عنصرًا ومؤشرًا، والقدرة العسكرية هي خلاصة (١٢) عنصرًا فرعيًّا وتتضمن (١٧) مؤشرًا، وهكذا لباقي عناصر القوة السبعة، والتي بلغ إجمالي عدد مؤشراتها (٨٧) مؤشرًا، وقام بحساب القيمة الميعارية لكل عنصر من خلال المعادلة **الآتية**:

$$\text{القيمة المعيارية للعنصر} = \frac{\text{قيمة العنصر الفعلية (ح ر) – المتوسط الحسابى}}{\text{الإنحراف المعيارى}}$$

$$\text{حيث الانحراف المعياري} = \sqrt{\frac{\text{محصلة (ح ر – ح)}^{٢}}{\text{عدد الوحدات (دول الدراسة) (ن)}}}$$

بعد ذلك يتم ضرب القيمة المعيارية للعنصر بعد إعادة ترتيبه في الوزن المقابل له والذي تم استخلاصه من آراء الخبراء، ثم يتم تجميع العناصر الفرعية داخل كل عنصر رئيس على حدة ولكل دولة على حدة، ثم يتم التعويض في المعادلة الآتية:

القدرة الشاملة للدولة = (مجموع أوزان العوامل المادية) x (مجموع أوزان العوامل المعنوية)

القوة المدركة للدولة = (ق + ك + ع + س) x (أ + هـ + د)

حيث تمثل (ق) القدرة الاقتصادية، (ك) الكتلة الحيوية، (ع) القدرة العسكرية (س) القدرة السياسية الداخلية، (أ) الإرادة القومية، (هـ) الأهداف السياسية الداخلية، (د) القدرة الدبلوماسية، (و) الوزن النسبي للعنصر.

ويتضح "**للباحث**" أن أسلوب "**جمال زهران**" هو امتداد لطريقة وأسلوب "**كلاين**" في قياس قوة الدولة مع اعتماده على القيمة المعيارية للحصول على دقة أكبر في

النتائج الحاصلة وقد قام "**زهران**" بتطبيق هذا الأسلوب في دراسته على (٧) دول في الوسط الإقليمي وذلك لقياس القوة الشاملة لمصر مقارنة مع وسطها الإقليمي في إطار توازن القوى بين العرب وإسرائيل، وذلك بالخلاف مع "**كلاين**" في دراسته والتي اختص فيها الدول العظمى والكبرى فقط.

٦- أسلوب وتعديلات "لواء د.نبيل فؤاد"[٣٢]:

اتفق مع أسلوب "**كلاين**"، "**أحمد فخر**"، "**جمال زهران**" في معادلة قياس قوة الدولة الشاملة، من حيث إنها تساوي محصلة حاصل ضرب مجموع القدرات الملموسة في مجموع القدرات غير الملموسة، إلا إنه اختلف معهم في تحديد العناصر الملموسة ورأي أنها تشمل الكتلة الحيوية، والقدرات الاقتصادية، والعسكرية فقط، وأضاف إلى القدرات غير الملموسة القدرة التكنولوجية، والقدرة الإعلامية والمعلوماتية.

وحدد "**نبيل فؤاد**" لقياس قوة الدولة، طريقتين، سريعة تستخدم أسلوب القياس المطلق "**لكلاين**" واستخدام الأوزان الخاصة للعوامل الرئيسة والعناصر الفرعية في المعادلات **الآتية:**

ق = (ص + ع + ك) x (س + ب + ن + ت + م)

$$\frac{٢ + ٢ + ٢ + ٢ + ٢}{٥} \times (١٠٠ + ٢٠٠ + ٢٠٠) = ١٠٠٠$$

وفيها يتم قياس القدرات لكل دولة وتحصل أكبر قدرة على الحد الآقصى لعدد نقاط وزن تلك القدرة ويحتسب وزن باقي القدرات للدول بالنسبة والتناسب، وأما الطريقة الثانية (الدقيقة) فيتم فيها القياس باتباع الأساليب الإحصائية والقيمة المعيارية والانحراف المعياري وتستخدم نفس المعادلة المذكورة بعاليه، ولكن لا تقدر قيمة القوة الشاملة ب (١٠٠٠) نقطة كما في الطريقة السريعة ولكن يتم حساب الوزن النسبي للقدرة الشاملة من خلال معادلة القيمة المعيارية للعنصر باستخدام المعادلة كما في

أسلوب "**جمال زهران**"، وقد بنيت هذه الطريقة على أساس ألا تقل دول الدراسة عن ثلاث دول للحصول على بيانات أكثر دقة.

وفي تقدير "**الباحث**" أن الإطار العام لطريقة وتعديلات "**نبيل فؤاد**" هي محصلة لمعادلات "**كلاين**"، "**أحمد فخر**"، "**جمال زهران**"، وتختلف فقط في تحديد العناصر الملموسة والعناصر غير الملموسة مع إضافة عنصرين جديدين لعناصر القوة الشاملة للدولة ويحسب له أنه لم يغفل الأسلحة فوق التقليدية (كيماوية – بيولوجية) عند حساب القدرة العسكرية واستخدام أوزان جديدة ومعاملات دقيقة تعطى مصداقية في القياس.

٧- أسلوب وتعديلات "العميد الركن يحيى لايز سليمان"[٣٣]:

ركز "**يحيى لايز سليمان**" في دراسته لقياس القوة الشاملة للدولة على العناصر الأكثر أهمية والمستقلة وذات التأثير الأكبر في كل قدرة فرعية وإستخدم مؤشرات رئيسة تعكس حجم تلك القدرة في كل دولة من دول المواجهة مع إسرائيل، كما عالج مسألة ترجيح المؤشرات النسبية المستخدمة في المعادلات الفرعية لقوة الدولة من خلال ضربها بمعاملات فرعية من أصل كيانها؛ وذلك لإظهار جودتها، ومدى تأثيرها على قوة الدولة الشاملة وحدد عناصر القوى الشاملة في ثمانية عناصر أساسية هي: القدرة الحيوية (السكانية) والقدرة الجغرافية والقدرة الاقتصادية، والقدرة العسكرية، والقدرة التكنولوجية (العلمية) والقدرة الإعلامية والمعلوماتية، والقدرة السياسية (الداخلية والخارجية)، والقدرة المعنوية، وحدد لقياس كل قوة معادلة ومؤشرات خاصة بها، بالإضافة إلى معاملات نوعية من أصل كيان القوة (أوزان من نوعها) كبديل للمؤشرات النسبية لوحدات القياس في معادلات قياس القوة لمن سبقوه من الباحثين، فمثلًا لقياس القوة الحيوية (السكانية) استنبط المعادلة الآتية:

القدرة الحيوية السكانية للدولة = { (حجم القوة العاملة فى الدولة / إجمالى القوة العاملة فى دول الدراسة) x (١ + نسبة العاملين في الصناعة والزراعة) + (مجموع الأوعية الشرعية فى الدولة / مجموع الأوعية الشرعية فى دول الدراسة) x (١ + نسبة الأطباء لعدد السكان) + (إجمالى القوة البشرية فى الدولة / إجمالى القوة البشرية فى دول الدراسة) x (١+ **نسبة التعليم عند الكبار**) } x ١٠٠

وهكذا، قام "**يحيى لايز سليمان**" في دراسته التطبيقية لقياس كل عنصر على حدة بالاعتماد على أساس المعادلة السابقة مع تغيير المؤشرات الدالة على كل عنصر، والمعاملات النوعية (الأوزان من نفس نوع العنصر)، وفي تقويم عناصر القدرة العسكرية أضاف عامل الفوارق النوعية (الكفاءة النوعية لتقويم حجم القوات المسلحة – نسبة الجودة لتقويم صنوف الأسلحة التقليدية وغير التقليدية)، وذلك من خلال المعادلات الآتية:

الحجم المعاير للقوات = تعداد القوات x الكفاءة النوعية

ولتحديد نسبة الجودة للأسلحة التقليدية وغير التقليدية استخدم المعادلة **الآتية:**

الحجم المعاير للصنف = حجم الصنف x م ح لنسبة جودته

حيث م ح لجودة الصنف = مجموع جداء كل نوع فى نسبة جودته / إجمالى جداء كل نوع فى نسبة جودته

وذلك في إطار تحديد النوع الأعلى في كل صنف كوحدة معيارية (واحد صحيح) وإعطاء قيمة لبقية أنواع الصنف انتسابًا لهذه الوحدة المعيارية فمثلًا الدبابة "**ت ٧٢**" هي الدبابة المعيارية باعتبارها الدبابة الأعلى جودة وتساوي (١) صحيح وينسب إليها باقي أنواع الدبابات بقيم أقل.

وقد توافق أسلوب "**العميد الركن يحيى لايز سليمان**" لحساب إجمالي القوة الشاملة للدولة مع معظم من سبقوه في المعادلة الإجمالية والتي جاءت على النحو التالي:

القوة الشاملة للدولة= (مجموع القدرات المدركة) x (مجموع القدرات غير المدركة)

وقد اتضح "**للباحث**" أن أسلوب "**العميد الركن يحيى لايز سليمان**" قد اختلف عن من سبقوه من المفكرين والباحثين في منهج ومعادلات حساب القوة الشاملة للدولة، وإن لم يختلف كثيرًا في تحديد عناصر القوة الشاملة إلا فيما يتعلق بالكتلة الحيوية، فقد فضّل أن يفصلها إلى قدرتين القدرة الحيوية (السكان)، والقدرة الجغرافية، مُدعّمًا ذلك باختلاف ماهية كل منهما فالأولى "بشرية"، والثانية "مساحة أرض"، ولذا وجب الفصل بينهما مختلفًا بذلك مع الباحثين السابقين وأما فيما يتعلق بالقدرة السياسية فقد فضّل دمج القدرة السياسية، والدبلوماسية معًا تحت مسمى عنصر واحد وهو القدرة السياسية، كما تميز في تقييمه وقياسه للقدرة العسكرية باستخدامه معادلات حسابية مكملة لتحديد الكفاءة النوعية للقوات، وجودة الصنف بالنسبة للأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

ويتميز أسلوب "**يحيى لايز سليمان**" باختصاص قياس كل عنصر من عناصر القوة الشاملة بمعادلة حسابية تشمل عدد محدود من المؤشرات الرئيسة الرقمية الدالة على هذا العنصر مبتعدًا بذلك عن الكم الكبير من المؤشرات الذي استخدمه من سبقوه من المفكرين والباحثين، بالإضافة إلى أنه استعاض عن الأوزان النسبية للعناصر، ومعادلات القيمة المعيارية، والانحراف المعياري في المعادلات الحسابية، بمعادلات بمدلولات رقمية بسيطة التركيب مضروبة في معاملات فرعية من أصل كيان العنصر، ويضاف إلى ذلك دقة عملية النسبية والمقارنة في هذه المعادلات، فمثلًا لتحديد نسبية قيمة مساحة الدولة يتم قسمة حجمها على إجمالي حجم مساحات الدول محل الدراسة، وبالتالي فالنسبية هنا والمقارنة أكثر دقة وقبولًا.

وفي المجمل يتفق "**الباحث**" مع أسلوب "**يحيى لايز سليمان**" في جوهر أسلوب قياس القوة الشاملة للدولة، وتعتبر طريقته في القياس أفضل طرق القياس واقعية من منظور الباحث، والاختلاف معه فقط في تحديد عناصر القوة من حيث فصل ودمج بعض العناصر، بالإضافة إلى أسلوب قياس القدرة المعنوية، والذي لم يعتمد في تقديرها على المعادلات الحسابية كما تم مع باقي القدرات، وإنما اعتمد على نماذج استطلاع رأي، الأمر الذي قد يشوبه قدر من التحيز وعدم الدقة؛ نظرًا لصعوبة استقصاء الرأي بحيث يشمل مجموعة آراء من كل دول الدراسة ولا يقتصر فقط، كما ظهر في الدراسة على بعض الدول العربية دون باقي الدول غير العربية محل الدراسة.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الخاتمة:

بعد استعراض وتحليل موضوعات المباحث الثلاثة في الدراسة والتي شملت مناهج تحديد عناصر القوة الشاملة للدولة والمؤشرات الدالة عليها، وكذلك العلاقات البينية والمعايير النسبية للعناصر المكونة لهذه القوة، بالإضافة إلى مناهج وطرق قياسها، تم التوصل إلى عدة نتائج على النحو التالي:

١- أن قوة الدولة مسألة نسبية وليست مطلقة؛ نظرًا لأن التعرف على قدراتها لا يتم بمعزل عن باقي الوحدات السياسية في نسقها الدولي أو الإقليمي، وإنما في إطار التفاعلات والعلاقات التعاونية أو التنافسية أو الصراعية مع هذه الوحدات السياسية، أي في إطار المقارنة النسبية لتقييم مدى التفوق أو التوازن النسبي لدولة ما عن دولة أخرى، كما إن العناصر أو القدرات المكونة للقوة الشاملة للدولة هي أيضًا لا تتمتع بالاستقلالية بل ترتبط معًا بعلاقات بينية وتفاعلية، بالإضافة إلى أن لكل عنصر من عناصر هذه القوة معايير نسبية خاصة به في المحصلة النهائية لتقدير القوة الشاملة للدولة.

٢- إن القوة الشاملة للدولة هي الفاعل في علاقات القوى بين الدول، وأما القدرات الشاملة للدولة هي تلك الموارد المتاحة التي تمتلكها الدولة، ومن ثم، فهناك دول تمتلك قدرات شاملة، ولكنها تفشل في تعبئتها وتوظيفها سياسيًّا لتحويلها إلى قوة شاملة والمثال على ذلك دولة السودان الشقيقة؛ ولأن تلك الموارد لن تتحرك من تلقاء نفسها يتضح أهمية دور الإرادة السياسية والعزيمة الوطنية للقيادة السياسية في الدول.

٣- إن الطبيعة الديناميكية للقوة الشاملة للدولة اكسبتها مرونة التواؤم مع التغيرات المحلية والإقليمية والدولية المادية منها والمعنوية، ومن ثم إمكانية إضافة أي عناصر جديدة إلى مشتملاتها تتسق مع تلك المتغيرات وتنعكس إيجابيًّا على محصلة هذه القوة.

٤- إنه رغم تعدد مناهج وطرق قياس القوة الشاملة للدولة والجهد المميز للمفكرين الذين انتسبت إليهم هذه الطرق، إلا إن مجمل الفوارق بينهم تتمحور حول تحديد عناصر هذه القوة بالزيادة أو النقص أوالدمج، واعتمد معظمهم على قياس وتقدير قيمة هذه العناصر على "أوزان نسبية" لهذه العناصر والمؤشرات الدالة عليها في إطار معادلات حسابية، والطريقة الوحيدة المختلفة والأكثر واقعية من منظور الباحث هي طريقة "لايز سليمان" في أطروحته لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية، والذي اعتمد فيها على تحديد مجموعة من المؤشرات "الرقمية" المعلنة والدالة على كل عنصر من عناصر القوة الشاملة للدولة وقياس وتقدير قيمة هذه العناصر في إطار معادلات حسابية خاصة بكل قُدرة متلافيًا بذلك فروق الانحرافات المعيارية عند تقدير قيمة العنصر اعتمادا على الأوزان النسبية.

٥- إن مناهج وضوابط وطرق قياس القوة الشاملة للدولة ستظل تقديرية وقابلة للتطور في المستقبل، وذلك لاعتماد هذه الطرق على مؤشرات قد تكون أحيانًا ليست ذات دلالة مؤثرة في واقع هذه القدرة إلا إذا أحسن استخدامها كالمؤشرات الدالة على الكتلة الحيوية (المؤشرات الخاصة بموقع ومساحة الدولة – المؤشرات الخاصة بالسكان)، كذلك توجد مؤشرات لعناصر مؤثرة يصعب تقديرها كالمؤشرات الدالة على الروح المعنوية، ودرجة الاستعداد القتالي، والمؤشرات الدالة على الفروق النوعية في منظومات التسليح، كعناصر أساسية في القدرة العسكرية، بالإضافة إلى ظهور قدرات جديدة ومهمة يجب أن تشملها القوة الشاملة للدولة كالإمكانيات والقدرات الفضائية للدولة، والتي تمتلكها ولا تعلن عنها بوضوح الدول الكبرى.

٦- تؤكد الدراسة أن مخرجات ونتائج قياس القوة الشاملة للدولة لتقدير وزنها النسبي في معادلات توازن القوى والتوازن الإستراتيجي هي مخرجات ونتائج نسبية، ويمكن الاستناد إليها في مقارنات موازين القوى للدول المتشابهة أو المتقاربة في

مقوماتها الإستراتيجية فقط؛ وذلك لأن هناك دول بمقاييس القوة الشاملة ضعيفة ارتباطًا بمحدودية مقوماتها الإستراتيجية، إلا إنها ذات تأثير ونفوذ في نسقها الإقليمي أو الدولي نتيجة لتحالفاتها الإقليمية والدولية والمثال على ذلك دولة "قطر"، أو كنتيجة لنفوذها وتأثيرها العقائدي كدولة "الفاتيكان".

٧- وتوصي الدراسة لتعظيم القدرات الشاملة للدولة المصرية بالمواجهة الفعالة والإرادة السياسية لتحّديات الزيادة السكانية لخفض معدلاتها، واستثمار هذه الطاقة السكانية الكبيرة بتحويلها إلى طاقة إنتاجية من خلال منظومات تعليم حديثة ومعاصرة، وبرامج تأهيل تحويلية تتسق ومتطلبات سوق العمل والإنتاج، الأمر الذي سيمثّل قوة وطاقة مضافة لباقي القدرات الشاملة للدولة.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504

الهوامش

(١) التكوين الأثنوغرافي يعني الدراسة "الوصفية" لأسلوب الحياة ومجموعة التقاليد، والعادات والقيم والأدوات والفنون، والمأثورات الشعبية لدى جماعة معينة، أو مجتمع معين، خلال فترة زمنية محددة.

(٢) محمد عبدالغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، القاهرة، المكتبة النموذجية، ١٩٧٤م، ص ٨١.

(٣) حساب القوة الشاملة، كود/٢٠/٤٤، هيئة البحوث العسكرية، عام١٩٩٤، ص٢.

(٤)روربت دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة على الدين هلال وعلاء أبو زيد طه، ط ٥، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٣م، ص ٣٤.

(٥) إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م، ص ١١٢.

(٦) إسماعيل صبرى مقلد، المرجع نفسه، ص ١١٣.

(7)مرجع كلية الدفاع الوطني بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، عام ١٩٩٧، ص ٢٥ ٠

(٨)جمال زهران، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٦٤.

(٩)علي أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ص ٤٧ – ٥١.

(10) بيرنارد كوهين أستاذ الجغرافيا السياسية " Hunter college, city university of New York"، والمدير السابق لـ" The clark university GraduatebSchool of Geography" ومؤلف كتاب " Geopolitics, The geography of internationsl realations" عام 2014م.

(١١) ريتشارد هارتسورن (١٢ ديسمبر ١٨٩٩ – ٥ نوفمبر ١٩٩٢)، جغرافي أمريكي، يُعد أفضل من كتب في طبيعة الفكر ومناهجه ومن أشهر كتبه في هذا المجال "طبيعة الجغرافية – مسح نقدى للآراء المعاصرة في ضوء الماضى"

(١٢) بولمان (٢٦ ديسمبر ١٨٧٨ – ٦ يناير ١٩٥٠)، جغرافي أمريكي الجنسية كندي الأصل، رئيس "Johns Hopkins University" (١٩٣٥ – ١٩٤٨م)، ومؤلف كتاب "The new world" عام ١٩٢١م.

(١٣) يحيى لايز سليمان، قوى الدولة الشاملة لدول المواجهة العربية وإسترتيجية تحقيق التوازن الإستراتيجي العربي مع إسرائيل، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، إشراف أد/حسن نافعة، لواء د/محمد نبيل فؤاد، ٢٠٠٢م، ص ١٥.

(14) Ray. s.cline. World Power Assessment , Washington D. C. 1997 - P 34

(١٥) محمد نبيل فؤاد، حسابات القوة الشاملة للدولة،(دراسة غير منشورة) كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا،١٩٩٥م،ص ١٠.

(١٦)جمال زهران، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مرجع سابق، ص ٦٤.

(١٧)جمال زهران، نفس المرجع والصفحة.

(١٨)تقوم نظرية مالتوسى على أن تزايد السكان في العالم يتم وفق متوالية هندسية بينما تزايد الموارد يتم وفق متوالية حسابية مما سيخلق فجوة بين الموارد وعدد السكان لذلك دعى إلى ضرورة نشوب الحروب بين الحين والآخر لتقليص هذه الفجوة.

(19) CF. Paul Kennedy , "The rise and fall of the creat powers": Economis change and military conflit from 1500 to 2000 , New York , 1987 , p 125.

(٢٠) جمال زهران، منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ديسمبر ٢٠٠٦م، ص ٤٤.

(١٢) المرجع نفسة، ص ص ٤٧ – ٤٩.

(٢٢) المرجع نفسة، ص ٤٨.

(23) power base: The long road from definition to measurement ،Kjell Goldmann and Gunnar sjostedt, eds, power,capabilities, interdependence: problems in the study of international influence, saga modern politics series ،vol 3 ،1979، p 37..

(٢٤) جمال زهران،، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٢٥)المرجع نفسه، ص ٤٦.

(٢٦) المرجع نفسة، ص ٤٧.

(٢٧) محمد نبيل فؤاد، حسابات القوة الشاملة للدولة، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢٨) حسابات القوة الشاملة كود ٤٤/٢٠ لعام ١٩٩٠م، هيئة البحوث العسكرية، مرجع سابق ص٢٣.

(29) Ray. s.cline ,World Power Assessment . P34,

(٣٠) هيئة البحوث العسكرية، حسابات القوة الشاملة، ص ٩٧.

(١٣) جمال زهران، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧، ١٩٧٣، مرجع سابق، ص٧٣.

(٣٢)هيئة البحوث العسكرية، حسابات القوة الشاملة، مرجع سابق، ص ٩٨.

(٣٣)يحيى لايز سليمان، قوى الدولة الشاملة لدول المواجهة العربية وإسترتيجية تحقيق التوازن الإستراتيجي العربي مع إسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٧٦ – ٧٧.

المصادر والمراجع

أولًا – المراجع العربية:

١- إسماعيل صبرى مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

٢- جمال زهران، منهج قياس قوه الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلى، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت، ديسمبر ٢٠٠٦م

٣- جمال زهران، توازن القوى بين العرب وإسرائيل بين حربي ١٩٦٧م، ١٩٧٣م، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٤- حساب القوة الشاملة للدولة كود٤٤/٢٠، هيئة البحوث العسكرية عام١٩٩٣م.

٥- على أحمد هارون، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٨م.

٦- مرجع كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٩٧م.

٧- محمد نبيل فؤاد، حسابات القوة الشاملة للدولة–كلية الدفاع الوطني، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ١٩٩٥م.

٨- محمد عبدالغني سعودي، الجغرافيا والمشكلات الدولية، القاهرة، المكتبة النموذجية، ١٩٧٤م.

ثانيًا– المراجع المُعربة:

١- روربت دال، التحليل السياسي الحديث– ترجمة علي الدين هلال وعلاء أبو زيد طه، ط ٥، القاهرة، مركز الأهرام، ١٩٩٣م.

ثالثًا – المراجع باللغة الأجنبية:

1- Ray. s.cline. World Power Assessment , Washington D. C. 1997.
2- CF. Paul Kennedy , "The rise and fall of the creat powers": Economis change and military conflit from 1500 to 2000 , New York ،1987.
3- power base: The long road from definition to measurement،3- Kjell Goldmann and Gunnar sjostedt, eds, power،capabilities , interdependence: problems in the study of international influence، saga modern politics series, vol 3 , 1979.

M.E.R.C
ISSN 2536-9504

رابعًا – الرسائل العلمية:

يحيى لايز سليمان، قوى الدولة الشاملة لدول المواجهة العربية وإسترتيجية تحقيق التوازن الإستراتيجي العربي مع إسرائيل، رسالة دكتوراه الفلسفة في الإستراتيجية القومية، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، ٢٠٠٢م.

middle-east2017@hotmail.com
مركز بحوث الشرق الأوسط
M.E.R.C
ISSN 2536-9504